



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2014 - العدد: 03

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الإثنين 10 والثلاثاء 11 شعبان 1435
الموافق 09 و10 جوان 2014

فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية الرابعة ص 03
- تدخلات رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية بخصوص مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.
- 2- محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 16
- رد السيد الوزير الأول.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الإثنين 10 شعبان 1435
الموافق 09 جوان 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين صباحا

الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
في البداية، أتوجه أصالة عن نفسي، ونيابة عن أعضاء
المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني لمجلس
الأمة، بأصدق عبارات التهاني إلى فخامة رئيس الجمهورية،
بمناسبة النجاح الباهر الذي حققه في الانتخابات الرئاسية
أفريل 2014، وعلى تجديد الثقة في فخامته من طرف
الشعب الجزائري لرابع مرة، هذه الثقة ستدفع لا محالة إلى
بذل المزيد من الجهود لاستكمال تنفيذ المشروع النهضوي
والإقلاع التنموي الذي شرع فيه منذ 1999.

كما أستغل هذه السانحة لأهنئ الطاقم الحكومي على
الثقة التي وضعها فيه فخامة السيد رئيس الجمهورية،
ونراهم بحق أهلا لذلك، لما يتمتعون به من كفاءة واقتدار
وتفان في العمل، كما أتوجه بالشكر الجزيل للشعب
الجزائري، الذي أظهر حسا وطنيا عاليا ومسؤولا في
الاستحقاقات الرئاسية الأخيرة، فأيد بكل قوة وثقة القيم
والمبادئ والخيارات التي يركز عليها البرنامج الانتخابي
للسيد رئيس الجمهورية والأهداف التي سطرها لتنمية
الجزائر والرقى بها في كافة الميادين، كما هي رسالة لكل
المغامرين عنوانها حب الوطن والوفاء للرجال المخلصين
للوطن ولرسالة الشهداء، الذين يسعون إلى تحقيق

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول، والسيدات والسادة
أعضاء الحكومة، وبعد استماعنا إلى مداخلة السيد الوزير
الأول حول مخطط عمل الحكومة، ثم إلى النقاش الثري
الذي دار حوله؛ اليوم سنتوج هذا النقاش بالاستماع
إلى تدخلات رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية، وبذلك
سننهي النقاش، ثم يأتي دور السيد الوزير الأول ليرد على
كافة الاشغالات التي تم التعبير عنها، وذلك يوم غد إن
شاء الله.

إذن، الكلمة للسيد عبد القادر زحالي، رئيس المجموعة
البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليفضل مشكورا.

السيد عبد القادر زحالي (رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب جبهة التحرير الوطني): بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،

تحقيق نسبة نمو لا تقل عن 7%، الأمر الذي يبشر بإحداث نقلة نوعية وتطور ملموس في المستوى المعيشي لمجتمعنا، فإننا في حزب جبهة التحرير الوطني نرى أن مواصلة تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يعد شرطا أساسا لضمان الاستقرار اللازم لتجسيد هذا البرنامج الطموح.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

لا تقتصر أهداف مواصلة تنفيذ سياسة السلم والمصالحة على ما ذكرناه فقط، بل تهدف أيضا إلى ترقية ثقافة متشعبة بالقيم والمثل الإنسانية السامية والرفيعة التي جاء بها ديننا الحنيف، الإسلام، وهذا للقضاء النهائي على كل مظاهر التطرف في مجتمعنا، مع فتح الأبواب لاستقبال أبنائه المغرر بهم والعمل أيضا على التكفل بأوضاع ضحايا الإرهاب الذين دفعوا ثمننا باهظا في المأساة الوطنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينيات، وتضميد كل الجراح والآلام، طبقا لأحكام ميثاق وقانون السلم والمصالحة الوطنية.

إن هذا التصور المعبر عنه في مخطط عمل الحكومة، نابع من الإدراك الكامل لما يحدث في محيطنا الإقليمي والدولي، والذي يتسم بتعقيدات في طياتها تهديدات أمنية خطيرة على ترابنا وأرضنا، وأطماعا أجنبية تترصد بنا.

إنه حس رفيع يسجله حزب جبهة التحرير الوطني لصالح مخطط عمل الحكومة هذا، كما نسجل له الترتيبات المناسبة التي أعدها للتصدي لهذه المخاطر ومواجهتها والمتمثلة في وضع برنامج خاص للتنمية، هو حيز التنفيذ، لفائدة ولايات الجنوب عموما والولايات الحدودية خاصة، منها تلك التي أصبحت محل هجرة إنسانية كثيفة، تدرك الجزائر تمام الإدراك ضرورة وحتمية وكيفية التعامل معها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

لفتت انتباهنا في هذا المخطط جملة من المحاور التي ارتأينا أنه من المستحسن التركيز عليها ودعمها في عمل الحكومة، نظرا للاهتمام الذي تلقاه في الأوساط الشعبية والسياسية، منها على سبيل المثال:

الاستقرار والتنمية والازدهار، وحماية مصالح الجزائر في ظل محيط إقليمي ودولي متسم بالتعقيد والخطورة، وانعكاساته المحتملة على بلادنا، مما يحتم علينا جميعا التأزر والتكاتف واليقظة، والتركيز على تحقيق التنمية الشاملة وانتعاش الاقتصاد وتحسين الظروف الاجتماعية التي ينشدها المواطن.

إن مناقشة مخطط عمل الحكومة يتزامن والمشاورات المتعلقة بتعديل الدستور، وهو ما يؤكد حرص فخامة رئيس الجمهورية على تجسيد الوعود التي أطلقها خلال الحملة الانتخابية لمواصلة واستكمال الإصلاحات التي باشرها لتحديث وتجديد الممارسة السياسية وعصرنتها بما يتماشى والمصالح العليا للوطن، من خلال ديمقراطية تشاركية حيث يسهم الجميع في عملية البناء الوطني دون إقصاء إلا من أقصى نفسه متذرعًا بحجج واهية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

إن تأييدنا لمخطط عمل الحكومة الذي نحن بصدد مناقشته وتمحيصه، هو مسألة يملها علينا وعلى الجميع واجب احترام إرادة الشعب السيد، الذي يدرك أن الاستقرار الذي تحقق بفضل سياسة المصالحة الوطنية، كان وراء الإنجازات الكبيرة والعديدة والمتنوعة في كافة الميادين وعلى كافة المستويات، وخاصة مستوى البنية التحتية، التي تحققت وأنجزت في البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014.

إن النجاحات المحققة بفضل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تجعلنا نتفهم لماذا يتمسك مخطط العمل الذي بين أيدينا، بالاستمرار في تطبيق الآليات الواردة في هذا الميثاق، إذ بفضلها تم تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية التي تطلب إنجازها تعبئة موارد مالية ضخمة جدا، تقدر بأزيد من 20.000 مليار دينار للبرنامج الخماسي وحده 2010-2014، مما أسفر عن إنشاء ثروات جديدة في كل القطاعات، وتراجعت البطالة وتضاعفت المنشآت الأساسية والاجتماعية وغيرها.

وإذا كان البرنامج الخماسي المقبل 2015-2019 يطمح إلى إنفاق مبالغ مالية هائلة ومضاعفة بالمقارنة مع تلك التي ذكرناها، وهذا لكون برنامج فخامة رئيس الجمهورية يصبو إلى

للنتائج المحققة، وإشراك كل مهنيي القطاع، والاستئناس بتجارب الدول الأخرى، للوصول إلى منظومة صحية ترقى إلى تطلعات المواطن الجزائري، وتؤسس للثقة في المؤسسات الاستشفائية الوطنية.

إننا نؤكد عبر هذا المنبر، على ضرورة أن يكون القطاع الخاص مكتملا للقطاع العام، وليس بديلا عنه، وأن تعمل الحكومة على ترقية القطاع العام، ضمان لحق العلاج الذي يكفله الدستور.

إن العراقل التي تواجه ترقية قطاع الصحة، تتجسد مظاهرها خصوصا في المعاناة الكبيرة التي يعيشها مرضى السرطان، بافتقارهم إلى الدواء، وعدم توفر مراكز استشفائية متخصصة كافية، وإذ نشيد في هذا السياق، بإعلان وزير الصحة عن فتح أربعة مراكز لمكافحة السرطان عبر كامل التراب الوطني، قبل نهاية عام 2014، نهيب بالحكومة الموقرة مضاعفة الجهود للتكفل بهذه الفئة التي يتزايد أفرادها - للأسف الشديد - كل عام، وذلك، بفتح مراكز جديدة وفقا لمعيار الكثافة السكانية لكل منطقة، وتعبئة الموارد المادية والبشرية اللازمة، والاهتمام بالتكوين النوعي للعاملين في هذه المراكز، كما نقترح في هذا الإطار انتهاج سياسة التحفيز للتشجيع على اختيار التخصصات الطبية التي تخدم علاج مرضى السرطان.

كذلك، ندعو الحكومة الجزائرية لتجديد حملات التحسيس والتوعية، والخروج بها من النمط المناسباتي غير الناجع، واعتماد برنامج تحسيبي مكثف طيلة أيام السنة، لتوعية المواطنين، لاسيما في المناطق النائية، حول طرق الوقاية والتشخيص المبكر الذي يتيح العلاج والتشافي بأقل التكاليف.

في هذا السياق، نتساءل عن عدم لجوء القائمين على القطاع، إلى نظام التلقيح ضد سرطان الرحم، والذي اعتمده الكثير من دول العالم، ضمانا لتقليص أعداد المرضى وتوفيرا لتكاليف العلاج التي تتكبدها الدولة.

• ترقية الخدمة العمومية:

إن إعلان الحكومة عن قرار إنشاء مرصد للخدمة العمومية يشكل في نظرنا قرارا حكيما، وهو يأتي لملء فراغ حقيقي وملمووس، وإن المهام المزمع إسنادها إليه ومنها نبذ ومحاربة البيروقراطية والسلوكيات السلبية، تستهلك كثيرا من الجهد والوقت والمال للمواطنين وتتسبب أحيانا في توتر

• ترقية الديمقراطية التشاركية واللامركزية:

إن الذهاب نحو لامركزية حقيقية وفعالية وجادة بات أمرا حتميا لا يحتمل أي تأجيل أو تعاون، إذ لا بد أن تتكفل الجماعات المحلية بالإسهام الفعلي في حل قضايا ومشاكل المجتمع بالاعتماد على آليات الديمقراطية التشاركية التي تسمح للمواطنين، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، بالمشاركة في تسيير شؤونهم بأنفسهم في كنف الشفافية، وفي هذا الإطار نثمن في حزب جبهة التحرير الوطني، ما جاء في المخطط المعروض علينا وندعو إلى تمكين الجماعات المحلية من الوسائل المالية والمادية والبشرية للوصول إلى هذه الغاية السامية مع ضرورة وضع النصوص القانونية الكفيلة بتحقيقها، وندعوها أيضا إلى الإسراع بوضع خارطة التقسيم الإداري المعلن عنها، نظرا لما تحمله في طياتها من منافع ومزايا للمواطنين كما جاء في المخطط.

• العلاقات بين البرلمان والحكومة:

إن ما يجب التنويه به في هذا الباب أننا نسجل لأول مرة إدراج العلاقة بين البرلمان والحكومة، وإذ يشيد حزب جبهة التحرير الوطني بهذا الاهتمام الذي نتوخى منه أن يؤسس لعلاقات أكثر تواسلا وتنسيقا بين الهيئتين، لجعل العمل بينهما أكثر مرونة، بما يعود على الحياة السياسية والمؤسسية بكل خير، لذا فإن ما جاء في المخطط الحالي، يشكل نقلة في العمل المؤسسي تستحق الإشادة. ونقول بالمناسبة إن إعادة النظر في القانون 99-02 المسجلة في المخطط، كانت مطلبا من مطالب مجلس الأمة الذي نظم السنة المنصرمة ندوة علمية وفكرية، عاجلت هذا القانون وعبرت عن الانشغالات المذكورة في المخطط والتي نشاطه فيها مرة أخرى.

• قطاع الصحة:

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني، إذ نثمن الجهود التي ما فتئت تبذلها الحكومة ممثلة في وزارة الصحة للقضاء على ندرة الأدوية، وعزمها على إعادة رسم الخريطة الصحية وتقسيمها إلى مقاطعات وأقاليم صحية، من أجل تفعيل الصحة الجوارية وتخفيف الضغط عن المراكز الاستشفائية الجامعية، إلا أن المشاكل العويصة التي يتخبط فيها القطاع، تتطلب بذل مزيد من الجهود، لإعادة تنظيم الخارطة الصحية، ومواجهة هذه التحديات وفق مخططات استعجالية وأخرى بعيدة المدى، مع تقييم دوري وفوري

السكن الريفي، والذي يندرج في إطار سياسة التنمية الريفية ونشجع إثراء هذا البرنامج، وندعو إلى تخفيف الأعباء البيروقراطية عن المعنيين به، من أجل تحسين معيشة المواطن الريفي، والحد من ظاهرة النزوح التي استنزفت قرى ومداشر الجزائر، بسبب ظروف أمنية استثنائية لم تعد اليوم موجودة.

• العناية بالشباب:

نود في حزب جبهة التحرير الوطني أن نسجل أن إنشاء وزارة للشباب، لدليل على الاهتمام الكبير الذي يوليه مخطط عمل الحكومة لهذه الشريحة التي هي حاضر ومستقبل الجزائر، أفراد الشباب بقطاع خاص بهم هو دلالة كافية على كل ما يمكن أن يقال بخصوص هذه الفئة التي تعتبر الثروة الدائمة والرصيد الأبقى للأمة؛ وعليه، ندعو للمزيد من العناية بهذه الفئة، من خلال تسطير برامج التنمية البشرية التي تمنحها التأهيل لمواكبة العصر، وتمكينها من الأدوات المادية والعلمية التي تجعل منها أداة بناء تعتمد عليها الدولة من أجل التقدم والرقى.

كما ندعو لتكييف برامج التكوين والتعليم العالي، بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي وتوفير كافة المرافق والأطر الحديثة اللازمة لهذه الفئة. إننا نأمل أن تتقلص نسبة البطالة بشكل أفضل مما هي عليه، خاصة بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية، إذ ليس من المنطق إهدار استثمارات جامعية بشرية ومالية ضخمة دون استغلالها في خدمة البلاد.

بهذه المناسبة، نشم مبادرة الحكومة باقتراح مشروع قانون الخدمة الوطنية، كما نشم الآليات التي تضعها الحكومة بين أيدي الشباب لاقتحام عالم الشغل، وكذا البرامج المسطرة لفائدة قطاع الشباب بصفة عامة.

• في مجال الطاقة:

نشد على يد الحكومة في مسعاها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع مصادره بعيدا عن مداخل المحروقات، ونشدد هنا على ضرورة العمل الجاد على مشاريع الطاقات المتجددة «الطاقة الشمسية» خاصة وأن الجزائر واحدة من أكبر مصادر هذا النوع من الطاقة، وبعث مشاريع شراكة مع الدول الرائدة في هذا المجال، سيعود لا محالة بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

اجتماعي نحن في غنى عنه.
لقد تساءلنا بحيرة كبيرة عن اختفاء الوزارة التي أنشئت لهذا الغرض والتي استبشرنا بها خيرا كثيرا، فإذا كان المرصد جاء للحلول محلها، فإننا تساءل عما إذا كانت الصلاحيات التي ستخول له ستسمح بتمكينه من أداء المهام التي كانت الوزارة تقوم بها؟

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل.

• مواصلة إصلاح العدالة وتدعيم استقلالها:

يجب الإشهاد أن ما جاء في مخطط العمل الذي ناقشه بخصوص مواصلة إصلاح العدالة وتدعيم استقلاليتها يدعونا إلى التعبير عن الاعتزاز بما أنجز فيها من عصرنة، وعن ابتهاجنا بما هو مقترح في هذا المخطط لإيجازه مستقبلا.

لقد شملت الاقتراحات كافة جوانب النشاط القضائي وأعوان العدالة ومؤسساتها ونصوصها إلى غير ذلك مما هو مفصل في المخطط بإسهاب.

من المؤكد أن ما سينجز بفضل هذه المقترحات الثرية والغنية، نخص بالذكر منها العزم على اعتماد نظام التخصص القضائي الذي بات أمرا محتوما بفعل تطور أنماط الجريمة المنظمة الدولية وتعقد أنواع المنازعات، كل هذا، سينقل العدالة عندنا نقلة نوعية و متميزة، خاصة أن المواطنين وكذلك الأحزاب السياسية وكثيرا من الهيئات تطالب باستقلال حقيقي وفعلي للعدالة وتتقدم باقتراحات عديدة في إطار النقاش الدائر حول الدستور.

إن حزب جبهة التحرير الوطني ما انفك يعبر عن هذه الانشغالات، ويرى أن ما جاء في هذا المخطط يستجيب لها.

• في مجال السكن:

إن حزب جبهة التحرير الوطني، ينوه بالمجهودات الجبارة والمثمرة التي بذلتها الحكومة في قطاع السكن والعمران، والتي أفضت إلى تقليص حدة هذا المشكل عبر كامل ولايات التراب الوطني، كما يشيد بفعالية برامج السكن المدعم بمختلف صيغته، والذي لامس كل فئات المجتمع باختلاف مواردهم المالية من أجل استيعاب ومواكبة الطلبات المتزايدة للحصول على سكن. إن حزب جبهة التحرير الوطني يثمن عاليا السياسة الوطنية المعتمدة في هذا المجال، لاسيما ما تعلق منها بدعم

منها والدولية للإشهار لها باعتبارها صحية وسياحية في آن واحد.

بهذه المناسبة، نؤكد على ضرورة الالتفات إلى الآثار في الجزائر باعتبارها ذاكرة الأمة، وباعتبار أن المناطق الأثرية توفر تدفقا سياحيا هائلا في دولة العالم، إذ تطالعنا وسائل الإعلام في كل مرة بخبر مؤسف حول حالات التعدي على مخلفات أثرية هامة، وكذا، تنامي ظاهرة نهب وتهريب الآثار، لاسيما في منطقة الطاسيلي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

إن كافة محاور المخطط الأخرى سواء في مجال التربية الوطنية أو في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي الذي يشكل صفحة مضيئة ومشرفة ومفخرة من مفاخرنا، أو التكوين المهني أو الفلاحة والتنمية الريفية وتطوير الإدارة الإلكترونية وأنسنة الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن وتدعيم المجال الاقتصادي والمالي ومكافحة الفساد وتبويض الأموال، وغير ذلك من القطاعات الأخرى، كلها تستجيب لمحاور برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي احتضنه وأيده الشعب؛ وبالتالي فإنه لا يسع كتلة حزب جبهة التحرير الوطني إلا أن تعبر عن دعمها للحكومة، وعزمها على تجسيد وإنجاح هذا المخطط من خلال المتابعة والمراقبة.

إن حزب جبهة التحرير الوطني، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينسى في مثل هذه المناسبة الهامة، أن يذكر الحكومة بحرصها الشديد على ضرورة إيلاء العناية الكافية لأعضاء الأسرة الثورية من مجاهدين وأرامل الشهداء وذويهم، وإحاطتهم بكامل العناية والاهتمام، وكذا تمكينهم من كافة حقوقهم ولا يكون ذلك إلا بالتجسيد الفعلي لكل القوانين ذات الصلة.

ويجب التأكيد على ضرورة إيلاء العناية اللازمة وتشجيع مجاهديننا على الإدلاء بشهاداتهم حول تاريخ الثورة المجيدة، وتوفير كل الظروف التي تساعد على المحافظة على ذاكرة الأمة من خلال تنصيب المجلس الأعلى للذاكرة المنصوص عليه في قانون المجاهد والشهيد.

كما أننا نشتم مسعى الحكومة الرامي إلى تطوير وتنوع مصادرها الطاقوية وتحديد طرق إنتاج المحروقات غير التقليدية.

• ترقية السياحة ودعم الصناعة التقليدية:

ندرك في حزب جبهة التحرير الوطني الدور الاستراتيجي الذي تلعبه السياحة في إنعاش اقتصاديات الدول، باعتبارها مصدر تمويل وركيزة اقتصادية رئيسية، ولنا في ذلك نماذج إقليمية ودولية عديدة. وفي هذا السياق، نشتم عاليا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025، الذي أطلقته الجزائر، برعاية خاصة من فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، من أجل النهوض بالقطاع، واسترجاع المكانة السياحية الراقية التي تبوأها الجزائر سابقا.

ورغم شمولية هذا المخطط، ووضع أهداف مرحلية دقيقة، على المدى المتوسط والبعيد، نأمل مع ذلك، أن يتسم التخطيط بالفعالية، وأن تحترم آجال التنفيذ، وأن يتم إشراك كل الفاعلين في القطاع، وكل القطاعات ذات الصلة، في ظل منافسة إقليمية ودولية كبيرة، كما نؤكد على ضرورة التأسيس لثقافة سياحية في البلاد، لاسيما بين أبناء الجيل الجديد، بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات التعليمية وفعاليات المجتمع المدني، لأن رقي الخدمات السياحية ينبع أولا من قيم التسامح وتقبل الآخر، وكذا تشجيع الصناعات التقليدية، وتحفيز ممارستها. وفي هذا الإطار، نقترح إدراج مختلف أنواع هذه الصناعات في اختصاصات مراكز التكوين المهني، وتيسير إقامة مشاريع للحرفيين في إطار صيغ إنشاء المؤسسات المصغرة المعتمدة، والقيام بحملات توعية حول أهمية الصناعات التقليدية، ليس كوسيلة لحماية التراث الوطني فحسب، بل كمصدر راق للكسب والرفاه، ومحو الصورة النمطية التي التصقت بهذه الحرف في أذهان فئات المجتمع لاسيما الشباب منهم. نؤكد أيضا على ضرورة الاعتناء بالسياحة الداخلية لاسيما العائلية، وتتساءل بأسف عن سبب تحجيم دور الحمامات المعدنية التي صنعت فخر السياحة في الجزائر لسنوات خلت، والتي أصبحت اليوم مقصدا محتشما للمواطنين، يفتقر إلى أدنى الخدمات السياحية الضرورية؛ ندعو القائمين على هذا القطاع، إلى تهيئة هذه المرافق الهامة، وإعادة الاعتبار لها، مع مراعاة القدرة الشرائية للمواطنين، كما يجب استغلال وسائل الإعلام الوطنية

لتكثيف الجهود واستثمار النفوذ الجزائري، من أجل مساعدة دولة مالي، لتجاوز محنتها بما يعود على المنطقة بالاستقرار.

في ختام هذه الكلمة، إسمحوا لي أن أتوجه بالتحية والتقدير والامتنان والعرفان لحماة الجزائر، أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير المتشعب بالوطنية، وأكد دعم حزب جبهة التحرير الوطني لهذه الهيئة وقيادتها ومختلف أسلاك الأمن الساهرة على أمن الوطن والمواطن، فيما يقومون به من تضحيات في محاربة الإرهاب وحماية الحدود الوطنية والدفاع عن سيادة الجزائر، والتصدي لكل المحاولات التي تستهدف استقرارها وأمنها وسلامة أراضيها، ونطلب من الحكومة الاستمرار في دعم هذه الفئات والمضي قدما في عصنة القوات المسلحة واحترافيتها.

أجدد التأكيد، أن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة، تؤيد مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية وتدعو كافة الأعضاء إلى مساندة وتأييد هذا المخطط، الذي لن يتجسد في الميدان إلا بتظافر جهود الجميع، وتوفير المناخ الملائم للعمل في كنف الهدوء والاستقرار، والابتعاد عن النقد الهدام الذي يثبط العزائم ويضعف الإرادة ويقف في طريق البناء والتطور.

نتمنى للسيد معالي الوزير الأول وأعضاء حكومته كامل النجاح والتوفيق، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عاشت الجزائر حرة، عزيزة، مكرمة، عاش حزب جبهة التحرير الوطني، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكر للسيد عبد القادر زحالي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني؛ والكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، مقرر المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، فليفضل.

السيد عبد الكريم قريشي (مقرر المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هناك أيضا بعض الشرائح الضعيفة والمحرومة التي تعاني، سواء من أزمة السكن أو البطالة أو ضعف الدخل، بل حتى انعدام الدخل تماما، حتى وإن كانت الحكومة لم تنسها في مخططاتها، فإننا في حزب جبهة التحرير الوطني نحرص على ضرورة العناية اللازمة بها، في إطار قيم التضامن والتكافل الاجتماعي التي هي من قيم وشيم المجتمع الجزائري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

فيما يتعلق بالنشاط الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، فإن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تثمن وتسجل بارتياح وفخر نشاط الدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا، والذي أعاد للحضور الجزائري بريقه وتأثيره في كثير من مفاصل القضايا الدولية، وإننا في هذه السانحة لا يفوتنا أن نذكر بالمكانة التي تحتلها الجالية الجزائرية في العمل الدبلوماسي، وهذا ما يدعونا إلى التشديد على ضرورة إيلاء هذه الشريحة ما تستحقه من اهتمام وعناية.

إننا نثمن الإنجازات والبرامج الخاصة باتحاد المغرب العربي، الهادفة لبناء صرح مغاربي، وتكثيف الجهود مع كل الشركاء في هذا الاتحاد في شتى الميادين، لاسيما الأمنية منها، وذلك للتصدي إلى ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد محيطنا، مع استمرار الجزائر في دعم الشعب الصحراوي وحقه المشروع في تقرير مصيره في إطار قرارات الأمم المتحدة.

على صعيد الوطن العربي، ينوه حزب جبهة التحرير الوطني بالدعم اللامشروط تجاه القضية الفلسطينية، كما يشيد بسياسة تعزيز العمل المشترك مع البلدان الشقيقة، ويثني على الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل دعم البلدان التي تعاني من نزاعات داخلية، خاصة سوريا وليبيا، في ظل احترام مبدأ الجزائر الدائم في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كما يثمن حزب جبهة التحرير الوطني، الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة اللذين يهددان منطقة الساحل، وذلك بالمساهمة في تنمية هذه المنطقة، ويدعو الحكومة

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

في البداية - باسم المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي - أتقدم بالشكر للسيد رئيس مجلس الأمة الفاضل على إتاحتنا هذه الفرصة، لنقدم وجهة نظرنا حول مخطط عمل الحكومة المقدم أمام مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، تتقدم بأخلص التهاني القلبية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، على الفوز العريض في الانتخابات الرئاسية لـ 17 أفريل الفارط ونيله ثقة غالبية الجزائريين، للمضي قدما في استكمال بناء هذا الوطن المفدي، في كنف الأمن والاستقرار ومن ثم بلوغ الرقي والإزدهار الذي ينشده الشعب الجزائري من أقصاه إلى أقصاه، راجين له الصحة والهناء، كما نتقدم بالتهنئة إلى الطاقم الحكومي وعلى رأسهم معالي الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال على الثقة التي منحها إياهم فخامة رئيس الجمهورية، راجيا لهم التوفيق والنجاح في مهامهم النبيلة، لتجسيد هذا البرنامج الطموح ومن ثم تلبية حاجيات المواطنين الذين يعلقون عليه آمالا كبيرة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

قبل الخوض في مخطط عمل الحكومة ومناقشته، تقف المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي وقفة تقدير واحترام لأفراد الجيش الوطني الشعبي وجميع أسلاك الأمن على ما يقومون به من جهود كبيرة ومحترمة للحفاظ على أمننا واستقرارنا، والدفاع عن هذا الوطن العزيز، في ظل ما يحاك لنا من دسائس، ونقدر عاليا ما يبذلونه من جهد وتفان لحماية حدودنا البرية والبحرية والجوية من كل التهديدات، داعين إياهم إلى الاستمرار في اليقظة والوقوف في وجه كل ما من شأنه المساس بأمننا من إرهاب وجرائم ومخدرات

وقضايا الفساد المختلفة في هذا المحيط الجهوي والعالمي المضطرب.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

من خلال تصفح مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والمقدم من قبل السيد الوزير الأول، وبعد القراءة المتأنية، لا يسعنا إلا أن ننوه بالعرض الجيد، لإحاطته بجميع القطاعات، ولاسيما تلك التي تمس المواطن بشكل مباشر، وقد عبر هذا المخطط بصدق عما جاء به البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة، والأكد أننا لن نحيد عن هذه التزكية بالنظر للأهداف الحقيقية لهذا البرنامج والمتمثلة على الخصوص في:

• تعزيز الاستقرار،

• ترسيخ ديمقراطية مطمئنة،

• تثمين الرصيد البشري بشكل أمثل،

• بناء اقتصاد ناشيء في إطار مقاربة تنموية مستدامة،

• تعزيز روابط التضامن الوطني.

وذلك بنظرة موضوعية طموحة لمستقبل البلاد، في ظل الأمن والاستقرار الكفيلين بالتنمية الشاملة المنشودة والتي جاءت مكتملة للإنجازات التي شهدتها الجزائر خلال الفترة السابقة، بعد أن عاشت عشرية سوداء كانت قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، بسبب الخراب والدمار الذي عشناه، مؤكدين على الجدوية وبذل الجهود من قبل الفاعلين، لتجسيد هذا البرنامج الضخم في كل الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، المرتبطة أساسا بالحياة اليومية للمواطن، وبالتالي فإننا نعلق آمالا كبيرة على الحكومة لإيجاد السبل الكفيلة لتحقيق ذلك.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

عملا منا على تجسيد الديمقراطية التي تعيشها الجزائر والمبنية على التوجيه الصائب، تقف المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، على بعض النقاط التي تراها ضرورية، لبناء مستقبل واعد، ينعم فيه الجزائري أينما كان بالعيش الكريم.

1 - المراجعة التوافقية القادمة للدستور: وهي من أهم ما احتواه هذا المخطط والتي تأتي تتويجا للإصلاحات

بلوغ توازن جهوي حقيقي بين المناطق المختلفة، مؤكداً على أهمية ذلك للحفاظ على اللحمة الوطنية والتماسك بين أفراد المجتمع الجزائري، ذلك أن تأخر انطلاق العديد من المشاريع التنموية أثر سلباً على استكمال البرنامج المسطر، كما أن التأخر في استكمال الآلاف منها قد أثر سلباً على الكثير من مظاهر الحياة اليومية للمواطن مثل ما حدث في الكثير من القطاعات كالتربية والتكوين المهني والتعليم العالي والسكن والطرق والسكك الحديدية وغيرها؛ وما كان له من تأثير على عملية إعادة التقييم التي أخذت أموالاً طائلة من ميزانية الدولة، كان بإمكاننا استغلالها في مشاريع أخرى نحن في أمس الحاجة إليها.

من هنا، نؤكد على الفاعلية في الإنجاز ومن ثم مكافأة المسؤولين الحريصين على استكمال تلك المشاريع، وفقاً للوقت المحدد وبفاعلية أكثر، وفي ذات الوقت معاقبة المتسببين في التأخير وغياب النوعية التي ينتظرها المواطن في تلك المشاريع التنموية لتخفف من معاناته اليومية.

ولبلوغ ذلك، نؤكد على إصلاح وتجديد القطاع المالي والاعتماد على التخطيط الفعال والاستشراف وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، لنساير الطفرة الاقتصادية العالمية مؤكداً على ما يلي:

- تحسين المحيط الصناعي وتنمية قدرات الإنتاج، من خلال تخفيض تكاليف الاستثمار وذلك بتهيئة البنى التحتية والمرافق الضرورية وتقليل الأعباء الضريبية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأهيلها، والاهتمام بالطاقة البديلة انطلاقاً من الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في هذا الشأن.

- الاستمرار في التنمية الفلاحية، لتحقيق الأمن الغذائي، لأنه هدف استراتيجي لأي بلد ومن ثم توفير عملة صعبة، من خلال تقليل فاتورة الغذاء أو عن طريق تصدير المنتجات الفلاحية، ونتمن في هذا الشأن الجهود التي يبذلها القائمون على القطاع والتي أعطت نتائج مرضية في العديد من المناطق.

- تشجيع السياحة وتنظيم النشاط التجاري، فالسياحة صناعة متميزة وهي من أكبر الصناعات في العالم، وهي نشاط متكامل يرتبط بعدة قطاعات، والنهوض بهذه القطاعات معناه تطوير الإنتاج الوطني وتوفير مناصب الشغل الضرورية، ولا يكون ذلك إلا من خلال المحافظة

التي نادى إليها فخامة رئيس الجمهورية سنة 2011، فالدستور هو الوثيقة الأهم في بناء الدولة، باعتباره القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي مبدأ اختيار الشعب ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات ويكفل الحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية، في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده.

وعليه، تأمل المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، أن يتمكن الجزائريون خلال الاستشارات الحالية، من إنجاز دستور يحدد معالم الدولة التي يتفقون عليها، بعيداً عن التفرقة والاختلاف، داعية الجميع إلى المشاركة بفعالية واضعين نصب أعينهم المصلحة العليا للجزائر وعدم التحجج ببعض المصالح الضيقة التي لا تخدم الشعب الجزائري التواق إلى حياة كريمة في ظل الوحدة الوطنية.

2 - تحسين الظروف المعيشية للمواطن: وذلك من خلال الاستجابة لمطالبهم، مركزين هنا على الإدارة المركزية والمحلية وتحسين أدائها وتنظيمها وتفعيلها لتكون في مستوى الطموحات، ولا يتأتى هذا إلا بالتواجد اليومي للقائمين عليها وتسيير أمورها بشكل دقيق ونزيه وشفاف وعادل، وأن تشعر المواطن بقربها الشديد منه، وخاصة الولاية والبلدية، نظراً لأهميتهما في حياته، مؤكداً على ضرورة تكثيف تنقل الوزراء للاطلاع على أوضاع قطاعاتهم والإصغاء لانشغالات المواطنين بعيداً عن الزيارات البروتوكولية المحدودة التي لا تجدي نفعاً، والحرص على استقبال المواطنين والاستماع إلى انشغالاتهم، فمتى يتمكن المواطن البسيط من طرح انشغالاته ومشاكله على المسؤولين بكل بساطة وسهولة، ولا سيما في ظل ما تتوفر عليه من وسائل نقل ووسائط التواصل الاجتماعي؟ ونلح في هذا الشأن على المضي قدماً لتجسيد الحكومة الإلكترونية وما لذلك من إيجابيات على حياة المواطن.

كما نؤكد على ضرورة المراقبة الصارمة لنوعية السلع الاستهلاكية وأسعارها وتنظيم الأسواق، لاسيما ونحن مقبلون على شهر رمضان المعظم، راجين لكم وجميع الشعب الجزائري صوماً مقبولاً وكل عام والجزائر بألف خير.

3 - التنمية الوطنية: بالرغم من الجهود المبذولة على مدار نصف قرن من الاستقلال، فإننا لم نصل بعد إلى

ذلك أدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات والشركات الوطنية.

6 - مكافحة الفساد والجريمة: مما لا شك فيه أن المجتمع يعاني العديد من المشاكل الخطيرة التي تهدد أمنه واستقراره كالجرائم المختلفة والتعدي على القانون العام والأشخاص والممتلكات وانتشار الفساد، فقد أوحى ذلك للمواطن في كثير من الأحيان أن هناك غيابا للسلطة، وقد ساعد هذا كثيرا في فقدانه لثقته بها، وعليه تدعو المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي الحكومة إلا القضاء على هذه السلوكيات السلبية كالرشوة والمخدرات وقطع الطرقات، والاحتجاجات المتكررة وبسط سيطرتها الفعلية؛ ومن ثم استرجاع هيبة الدولة ليدرك المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ولا يأتي هذا إلا من خلال تواجد السلطات الفعلية والمتواصل والتطبيق الصارم للقانون على جميع المواطنين وأن أي تهاون في هذا المجال سيؤدي بنا إلى ما لا يحمد عقباه.

7 - حوادث المرور: مازالت حوادث المرور من الموضوعات التي تؤرقنا جميعا، حكومة وأفرادا، ومهما كانت الأسباب والمسببات، فإنها في الأخير من المأسى، وعليه نبه على ضرورة مضاعفة الجهود للتقليل منها، نظرا لما تسببه من أضرار صحية واجتماعية واقتصادية ونؤكد على التطبيق الصارم للقوانين المنظمة للقضاء - ما أمكن - على مسببات هذه الكارثة من تكوين سيء للسائقين وضرورة التشديد في منح رخص السياقة وتحسين الطرقات ونوعية المركبات ومراقبتها، ونلح في هذا الشأن على تشديد الرقابة على مستوى جميع الطرقات البلدية والولائية والوطنية.

8 - الدفاع الوطني: بالرغم من كل ما قيل سابقا، يأتي أمن وحماية حدودنا على رأس الأولويات للدفاع عن السيادة الوطنية وسلامة الوحدة الترابية، وهنا لا بد من التنويه بالنظرة الثاقبة لتحديث القوات المسلحة واحترافيتها، هذه القوات التي تستحق منا كل التحية والتقدير، لما قامت وتقوم به من جهود معتبرة، للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري، وخاصة في ظل ما يحيط بنا من أوضاع غير مستقرة في بعض الدول المحيطة بنا، والناجمة عن المشاكل الخارجية الإقليمية (منطقة الساحل والاضطرابات في بعض الدول العربية)، فإننا نحن أعضاء

على الأمن والاستقرار، وتوفير مناخ استثماري مشجع بتكليف القوانين حسب المرحلة التي نعيشها.

4 - الشباب: تؤكد المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي على الأهمية التي يكتسيها الشباب من الجنسين في البناء الوطني نظرا للقدرات والإمكانات التي تتمتع بها هذه الفئة، وتتمن عاليا إنشاء وزارة خاصة بهم، داعية القائمين على هذا القطاع إلى ضرورة دراسة مشكلاتهم وحاجياتهم لبلوغ التوجيه الأمثل لطاقاتهم، وحمائتهم من كل ما من شأنه الإخلال بمسيرتهم الطبيعية، وما لذلك من تأثير على المجتمع بشكل عام، في ظل الأوضاع غير المستقرة التي نعيشها الكثير من الدول.

5 - التشغيل: نثمن الجهود المبذولة من قبل الدولة في تقليص معدلات البطالة، مما يستوجب علينا الاستمرار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وحل مشكلة التمويل لهذه المؤسسات عن طريق الإشراف الجزئي أو الكلي على مشاريع هذه المؤسسات من طرف الممولين. وتمكين شبابنا من الحصول على تمويل لمشروعاته والمساهمة في نمو اقتصادنا الوطني، وتفعيل ذلك من خلال متابعة المستفيدين بدخول الدولة كشريك في هذه المشاريع لتقوية الاقتصاد الوطني، ونؤكد في هذا الشأن على الاهتمام بالتكوين النوعي في جميع قطاعاتنا التكوينية، ليتماشى والتطورات التكنولوجية في العالم.

ودائما في مجال التشغيل، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة والتعليمات المتتالية والقوانين المنظمة لسوق العمل، إلا أن هناك الكثير من الاضطرابات التي تشهدها العديد من المدن والطرقات، أثرت سلبا على الحياة اليومية للمواطن، وخاصة اضطرابات العمل المختلفة وغلق المؤسسات والطرقات الوطنية والولائية والبلدية، بسبب التصرفات المشينة للكثير من المسؤولين، ولاسيما من حيث سوء علاقات العمل وعدم تطبيق قوانين الجمهورية، وتجنبنا لذلك، فإننا في المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، نلح على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة من قبل الحكومة، لتشجيع المسؤولين الفاعلين في القطاعات والمؤسسات التي يديرونها ومكافأتهم، وفي المقابل معاقبة هؤلاء الذين يتجاهلون قوانين الدولة ويضربونها عرض الحائط، سواء في عملية التشغيل أو في إيجاد الظروف الملائمة للعمل والإنتاج، وإننا على يقين أن السكوت على

أحيي جيشنا الوطني الشعبي وكل أسلاك الأمن الذين ظلوا مجندين لإحباط الحسابات الإرهابية الدنيئة.

وفي هذا المقام، يستوجب علينا التذكير، بأن السيد الرئيس أكد في العديد من المناسبات، أن الحفاظ على استقرار البلاد هو أولى الالتزامات التي سيعمل على تجسيدها، وهو الأمر الذي لن يتأتى دون التفاف كل مقومات المجتمع، ولأن الشعب الجزائري اعتنق المصالحة الوطنية، فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي نثمن تجديد السلطات العليا في البلاد دعوتها لأبنائها الضالين للعودة إلى الديار، من أجل مواصلة تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي أصبح تجربة فريدة من نوعها ومحل اقتداء الكثير من الدول والديمقراطيات في العالم.

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول،

لقد عبر الشعب الجزائري يوم 17 أفريل 2014 تعبيراً سيداً وواسعاً، وفصل في اختياره لصالح رجل وبرنامج، حيث أسند قيادة شؤون البلاد إلى فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، ليؤكد بذلك تمسكه بوحدة الأمة واستقرارها، وبخياراته في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد التزم التجمع الوطني الديمقراطي بدعم انتخاب وإعادة انتخاب رئيس دولتنا، ولم يتخل أبداً عن مساندته له على مدى 15 سنة الأخيرة.

وإن هذا الدعم الذي أكدته خلال الانتخابات الرئاسية الماضية، من خلال تجنيد كل إطاراته ومناضليه، يأتي انطلاقاً من أن مختلف البرامج والمبادرات الرئاسية تتوافق بشكل كبير مع برامجنا الخاصة ومع القنوات التي تحذونا.

يسرني باسمي الخاص ونيابة عن كل زملائي أعضاء الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، أن أهنيء معالي الوزير الأول وطاقمه الحكومي بالثقة التي منحها لهم فخامة رئيس الجمهورية لاستكمال مسار البناء والتشييد.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أبدي ارتياحنا لانطلاق مشاورات تعديل الدستور التي يقودها الأخ أحمد أويحيى، وزير الدولة، مدير ديوان رئيس الجمهورية، هذا الإنجاز الذي سيعزز نماء الديمقراطية في بلادنا، والتي جاءت بعد انتهائنا من التصويت على مشاريع القوانين المصادق عليها منذ ما يقارب السنتين، في إطار الإصلاحات السياسية التي بادرت بها فخامة رئيس الجمهورية، على غرار

المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، إذ نبه لهذه المخاطر، فإننا نطالب أن يحظى الجيش الوطني الشعبي بكل الدعم وتؤكد على ضرورة تسخير كل الإمكانيات لجيشنا ليمكن وبسهولة من القيام بكل واجباته تجاه الوطن المفدى، مؤكداً على الاهتمام بالصناعة العسكرية وتأهيلها.

خاتمة:

وفي الأخير وليس آخراً، نعتقد، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا المخطط، بل تزيده الدعم والمساندة الضروريين لتقدم الجزائر وتطورها، كما أننا على يقين أن الجزائر بفضل جهود الخبيرين من أبنائها، قادرة على النهوض بنفسها وبلوغ الركب المتقدم؛ ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن ننوه بالجهود المبذولة على جميع الأصعدة، لبناء جزائر مستقرة فخورة بتاريخها وهويتها، و متجهة بحزم نحو المستقبل والحداثة، في ظل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، راجين له دوام الصحة والهناء، ووفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

شاكرين لكم حسن الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الكريم قريشي، على قراءته مضمون كلمة المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي؛ والكلمة الآن للسيد محمود زيدان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فليفضل.

السيد محمود زيدان (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الإخوة ممثلو وسائل الإعلام الوطنية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية، أن أستهل كلمتي هذه بالترحم على أرواح شهداء ثورة نوفمبر المجيدة، وشهداء الواجب الوطني، وأن

الجمهوري، فإن الإصلاحات من الواجب، بل ومن الحتمي أن تكون عميقة ومجددة، بضخ دماء جديدة في عروق الديمقراطية الفتية.

السيدات والسادة الأعضاء،

إنه وبنظرنا، لا مناص من التحلي بروح المسؤولية التي تفرضها مصلحة البلاد، والتجرد من الحسابات السياسية الضيقة التي طغت على البعض منذ إعلان فخامة رئيس الجمهورية عن فتح ورشة تعديل الدستور، من أجل تمكين بلادنا والأجيال القادمة من جني ثمار هذه الإصلاحات، التي جاءت في ظرف داخلي جد مناسب، بعد تمكن بلادنا من استعادة الأمن والاستقرار، بفعل المشروع الحضاري الذي جاء في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي توج بسياسة المصالحة الوطنية التي أقرها بحكمة وحكمة وتبصر؛ هذه المصالحة التي آخت بين الجزائريين وسمحت للآلاف من ضلوا الطريق وحادوا عن ضمير الأمة من العودة إلى أحضان المجتمع والاندماج فيه من جديد.

هذا الأمن والاستقرار المعزز بجهود جبارة لقوات أمننا الباسلة وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي، لمحاربة بقايا فلول الإرهاب، مكن بلادنا كذلك من تحقيق نتائج جيدة على الصعيد التنموي، بعد أن انتهجت سياسة التحديث الاقتصادي والاجتماعي التي لم تشهدها منذ الاستقلال، خصوصا بعد تخلصها نهائيا من عبء المديونية الخارجية، وتجنيدها لكل الموارد استثمارا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديث الاقتصاد وهياكل الدولة التي مسها الإصلاح وإعادة ترتيب البيت من جديد، بعد الهزات الناتجة عن العشرية الدامية والتي ولت - والحمد لله - إلى غير رجعة.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول،

لقد أحدث قرار الحكومة باستغلال الغاز الصخري جدلا سياسيا كبيرا، لذلك أود أن أوضح موقف كتلتنا من هذه النقطة بدقة.

أولاها، أننا نؤكد دعمنا للحكومة فيما يتعلق باستغلال المحروقات غير التقليدية، لأن ذلك سيتم على المدى البعيد مثلما أكده مجلس الوزراء، بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية، إضافة إلى أن دعمنا لهذه القضية نابع من ثقتنا الكبيرة في حكومتنا التي ستسهر

قانون الانتخابات، وقانون ترقية المشاركة السياسية للمرأة، وقانون التنافي مع العهدة البرلمانية، إضافة إلى ترسانة أخرى من قوانين الإصلاحات.

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول،

إن الجزائر التي أخذت عهدا على نفسها، بأن لا تحيد عن درب التعددية والديمقراطية فكرا وممارسة، ها هي اليوم تستعد بكل ثبات لولوج مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر، مرحلة ستكفل بإصلاحات سياسية مهمة ومعتمة، كان قد أعلن عنها وبارها السيد رئيس الجمهورية، تجذيرا للتجربة الديمقراطية وترسيخا للنهج التعددي الذي عانقته بلادنا منذ أكثر من عقدين من الزمن، إننا في التجمع الوطني الديمقراطي، كنا السباقين إلى مباركة ومساندة هذه الإصلاحات المعلن عنها، إيمانا منا بجدواها وأهميتها على مستقبل البلاد واستقرارها من جهة، وتماشيا مع المبادئ الديمقراطية التي يتشعب بها حزبنا كحزب وطني ديمقراطي من جهة أخرى، وكذا إدراكا منا بأن هذه الإصلاحات تمثل المحطة الخيرة لمسار التجديد الوطني الذي سمح حتى الآن باستعادة السلم، وبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جديد، وتحقيق بعض الأشواط المعتبرة في إصلاح دواليب الدولة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن الإصلاحات السياسية السالف ذكرها والتي توجت اليوم بانطلاق مشاورات تعديل الدستور، ستعزز دون أدنى شك مسار عقدين من عمر التجربة التعددية التي جاء بها دستور 1989، والتي يجب أن تتجاوز الموانع الموروثة عن التجربة القاسية التي عرفتها بلادنا في التسعينيات من خلال تعزيز الإطار القانوني والتشريعي الذي يؤطر الحياة السياسية والجمعية والبرلمانية والممارسة الإعلامية، أي الركائز الأساسية لأي تجربة ديمقراطية، لأن مستوى التطلعات كبير وما تنتظره فئات واسعة من شعبنا أكبر، ولذا يجب في هذا الظرف الحساس بالذات والمثقل بالتحديات، علينا ككتل سياسية وكأعضاء مجلس أمة أن نرتقي ونسمو فوق أي نظرة حزبية مصلحة آنية، لنكون في مستوى آمال الأجيال القادمة التي ستحكم لنا أو علينا، لأنه وبما أن الدستور يحمي القيم الوطنية والأساسية للنظام

وإن هذا الارتياح أمر طبيعي من طرف حزب وطني يناضل من أجل الجزائر أولا وقبل كل شيء، ويساند بجدة ومنذ 1999 دون انقطاع مساعي وجهود الأخ، المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة.

ثالثا: نتبنى نداء الحكومة إلى هبة وطنية من أجل التنمية الوطنية.

بالفعل لا يمكن لأي كان عدم الاعتراف بمجهودات الدولة من أجل الاقتصاد الوطني وإقلاع تنمية الصناعة وازدهار الفلاحة الجزائرية.

رابعا: على الصعيد السياسي، نشم ما وصلت إليه سياسة المصالحة الوطنية ونساند نداء الدولة نحو الضالين للعدول عن العدوان ضد بلدهم، ونتبنى كذلك مكافحة الإرهاب بكل صرامة، وفي نفس هذا الشأن نرفض في التجمع الوطني الديمقراطي أي تدخل فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في حزام الساحل الصحراوي الذي يجب أن يبقى شأن بلدان هذه المنطقة، والذي تلعب فيه الجزائر دورا محوريا في إطار سياسة حسن الجوار والأخوة.

وفيما يخص المقاومين وضحايا الواجب الوطني في العشرية الحمراء، فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي لا نخشى على هذه الشريحة العريضة من المجتمع، لأن الدولة الجزائرية لن تتخلى عنها أبدا وستعالج انشغالاتها بهدوء، وفقا للقانون وبحسب الوضعية الاجتماعية والمهنية لكل فرد.

لكننا في المقابل، نعبر عن استهجاننا لمعاول التهويل والتخويف من قبيل أن الجزائر تباع أو هي في خطر، فالجزائر بخير، الجزائر بخير، الجزائر بخير، لا تزايد ولا أحد يزايد عليها، ولا تفرط في أبنائها الذين دافعوا عنها وستتكفل بمشاكلهم، يبقى فقط البحث عن أساليب وطرق معالجة هذه المسألة.

سيدي الرئيس المحترم،
معالي الوزير الأول،

لقد سجلنا في السنوات الأخيرة إرادة قوية من طرف الحكومة، من أجل المضي قدما في مكافحة البيروقراطية على مستوى كل القطاعات، وذلك من خلال تسهيل استخراج مختلف الوثائق الإدارية، سواء عبر الإدارات المحلية أو المركزية، إلا أن ذلك غير كاف، وهو ما يتطلب مواصلة العملية من أجل الوصول إلى إدارة إلكترونية

على ضمان الأمن الطاقوي للجزائر على المدى الطويل والحفاظ على مكانتها كفاعل نشيط في السوق الدولية للمحروقات.

ولتحقيق هذا الهدف، نطلب من الحكومة أن تبذل المزيد من الجهود في مجال الاستكشاف والتطوير، وتهيئة البلاد للشروع في استغلال هذا النوع من المحروقات، باعتبار أن كل الدراسات أظهرت أنه مع حلول سنة 2030 ومع استمرار الوتيرة الحالية للاستغلال، لن يسمح الإنتاج الوطني من المحروقات التقليدية إلا بتغطية الحاجيات الداخلية، علما أن مصادر الدخل الوطني نابع من تصدير المحروقات.

لذلك، سيدي الرئيس، لا يمكننا المواصلة بهذه الوتيرة، وعلينا الاستثمار لصالح الأجيال القادمة، فالمخزون الحالي من المحروقات يبلغ 12 مليار برميل من النفط و 4.000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وليكن في علم الجميع، أن الأرقام والإحصائيات أظهرت أن الجزائر تمتلك ثالث مخزون من الغاز الصخري في العالم، باحتياطي يقدر بنحو 20 ألف مليار متر مكعب، ما يمثل خمسة (5) أضعاف المخزون الحالي من الغاز الطبيعي، لكننا نرى في التجمع الوطني الديمقراطي من جهة أخرى، أن الشروع في الاستغلال الفعلي للمحروقات غير التقليدية يجب أن يمر عبر تهيئة الأرضية، من خلال تكوين الإطارات الوطنية لتأطير استغلال الغاز الصخري؛ وفي هذا الإطار نشم مسعى مشروع مجمع سوناطراك لإنشاء مدرسة وطنية للتكوين في استغلال هذا النوع من الثروات الباطنية.

وأنا بصدد إنهاء مداخلتني هذه، أود أن أدلي ببعض الملاحظات التي تريد كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تسجيلها، بمناسبة مناقشة مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية:

أولا: نعبر عن ارتياحنا للقيام بهذا الإجراء، الذي من شأنه أن يعزز العلاقة ما بين الحكومة ومجلسنا الموقر.

ثانيا: ومن خلال محتوى هذا المخطط، نسجل باعتزاز التجسيد الكامل لبرنامج السيد رئيس الجمهورية للمرحلة السابقة والانطلاقة القوية في تنفيذ برنامجه القادم، المبني على أسس اجتماعية واقتصادية متينة.

السيد الوزير الأول، على كافة الأسئلة والانشغالات المعبر عنها، شكرا لكم جميعا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الأربعين صباحاً

حقيقية، تقضي نهائيا على المشاكل التي طالما أرهقت المواطن.

أما فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، فإننا نعتبر أن التخلص من التبعية للمحروقات صار ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بوضع قطاعات الصناعة والفلاحة والسياحة كقاطرة أساسية والاعتماد عليها لتكون أحسن ثروة بديلة، باعتبارها قطاعات استراتيجيه يمكنها الدفع بالنتاج الوطني الخام إلى الأمام.

وفيما يخص الاستثمار، فإننا نعتبره الحل الأكثر نجاعة للقضاء على مشكل البطالة نهائيا، وذلك من خلال إعطاء دفع إضافي للاستثمار الوطني العمومي والخاص وكذا الشراكة مع الأجانب، من خلال إضفاء لمسة عصرية أمام الفاعلين، تمكّنهم من خلق مؤسسات منتجة في ظروف شفافة، تمكن الاقتصاد الوطني من اقتحام السوق الدولية، والتخفيف من قيمة الواردات التي أثقلت كاهل الميزان التجاري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير الأول،

وفي الأخير، نؤكد دعمنا الكامل والمطلق لما جاء في هذا المخطط، كما نؤكد منحنا الثقة التامة لحكومة السيد معالي الوزير الأول، لتجسيد برنامج رئيس الجمهورية، ومواصلة وتيرة التنمية التي انطلقت في 1999، والتي ستعرف دون أدنى شك رؤية واستراتيجية جديدة بين 2014 و 2019، لاستكمال بناء صرح الجزائر القوية والأمنة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

شكرا لكم على فضل الإصغاء والمتابعة،

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،

عاشت الجزائر مستقرة آمنة، مزدهرة،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود زيدان؛ وبتدخله نكون قد انتهينا من الاستماع إلى المداخلات، وبالتالي من المناقشات، ويبقى الاستماع غداً إن شاء الله، إلى ردود

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الثلاثاء 11 شعبان 1435
الموافق 10 جوان 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مج

هناك تساؤلات، هناك أطروحات، ولكن الشيء الذي لاحظته بصفة عامة، أنه كان فيه تجاوب في المستوى بالنسبة للظرف الحالي، لأننا - أخواتي، إخواني - نحن أتينا بمخطط عمل لمواصلة الجهود نحو الأمام، لبناء جزائر عصرية وقوية، وأكثر من هذا، يبدو لي أن الهدف الأسمى هو بناء السعادة بين كل الجزائريين والجزائريات.

هذا هو - حقيقة - الهدف الذي يجب أن يُرسخ لكل واحد في عمله، لأن عمل الحكومة سيكون مشتركا معكم، وإن شاء الله ستوافقون على المخطط، كما وافق عليه المجلس الشعبي الوطني، وسنكون شركاء بالنسبة لإنجازه في الميدان.

نحن كحكومة، نتعهد بتنفيذه كلية تحت سلطة رئيس الجمهورية.

هذا هو تعهد الرجال، اليوم اخترنا الحوار؛ والتساؤلات أو الاقتراحات التي جئتم بها كانت في المستوى، وبهذا سيكون بناء دولة القانون، فنحن نسعى ونواصل العمل لبناء دولة القانون، لأن القانون هو الذي يعطي الحقوق والواجبات، وما نركز عليه أكثر، هو التطبيق الصارم لقوانين الجمهورية.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء طاقمه الحكومي؛ وبعد سماعنا آراء وملاحظات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛ أن الأوان لكي نستمع إلى ردود السيد الوزير الأول على مختلف الانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة.
إذن، ومن دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد الوزير الأول، فليتفضل مشكوراً.

السيد الوزير الأول: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أيها الحضور الكريم،
إنه لشرف عظيم لي أن أختتم معكم العمل الذي قمنا به منذ أيام، مع أخواتنا وإخواننا في مجلس الأمة، حول مشروع مخطط عمل الحكومة. حقيقة، اللقاء كان شيقاً جداً.

أو يومين دراسيين للصحافة الجزائرية لتوضيح المسألة، وسيكون فيه نقاش حول أبعاد السياسة الطاقوية في الجزائر بما فيها الغاز الصخري، وأكثر من ذلك، فقد أخذنا قراراً أمس لتنظيم ملتقى دولي في الجزائر إن شاء الله، حول هذه القضية لكي يفهم جميع الناس هذه القضية، لأنها قضية مصيرية، سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة لمكانة الجزائر بين صرح الدول، هذه هي الحقيقة.

وبهذا الشأن نحن لسنا حائفين، عندنا إطارات جزائرية نشق فيها، عندنا نخبة جزائرية حان الوقت لنعترف بها ونعطيها قوة، لأنها هي القدوة، هي التي تقود المجتمع.

حان الوقت، لتنفيذ كل ما قلناه في الحملة الانتخابية، وما أكد عليه رئيس الجمهورية في برنامجه في الميدان وسننفذه إن شاء الله ولن يكون هناك أي مشكل.

نرجع فقط إلى قضية بناء جزائر المستقبل، نؤكد بقوة كذلك أن عملنا سيرمي إلى فتح مجالات أكثر بالنسبة للشبيبة الجزائرية في كل الميادين وحن الوقت لنبدأ في ذلك، الحمد لله لقد لاحظتم حتى المناصب العليا في الدولة سلمت للشباب، والذي يصل إلى سن التقاعد لا بد أن يترك المكان للشباب الجزائري الذي عنده القدرة والإمكانيات، هذا هو تواصل الأجيال، ونحن شرعنا في هذا العمل وسنواصل فيه، البعض من الإخوة طرحوا الإشكالية خلال الحوار الذي جرى بيننا، وبالتالي سنواصل فيه على هذا المنوال في المستقبل ودون هوادة.

كما انطلقنا في عملية تحسين أداء الخدمة العمومية، سنواصل العمل إلى أقصى حد، لأن بعض الإخوة تساءلوا: لماذا ألغيت وزارة الخدمة العمومية؟ أقول ليس هناك تغيير لأن هذا عمل متواصل.

وزارة الداخلية قامت بعمل كبير وكبير جدا، وزارة العدل وقطاعات أخرى كذلك، والعمل مازال متوصلا في المستقبل لكي نسهل الأداء العمومي في الجزائر، ليست قضية وزارة، لأن المديرية العامة لإصلاح الخدمة العمومية أصبحت اليوم تحت وصاية الوزير الأول، مع المديرية العامة للتوظيف العمومي، اندمجا في مديرية عامة، تشمل التوظيف العمومي والإصلاح الإداري، لأن هذه القضية نعتبرها مصيرية.

الحدثة، لما قدمت لكم مخطط العمل، تكلمنا عن الحكامة، وقلنا بأن من أهدافها السامية، هو بناء جزائر مبنية

لما تكلمت في البند الأول للمشروع المتعلق بالحكامة، هناك أشياء كثيرة تحققت في الميدان خلال السنوات الماضية، الحصيلة العامة إيجابية، ولكن ربما فيها نقائص، ولا بد من استدراكها إن شاء الله.

نحن نعترف بالنقائص، لأن عملنا - ونؤكد مرة أخرى ذلك نهائيا وبقوة - هو عمل مبني على الحوار، حوار متواصل، وعملنا كله يرمي إلى بناء ديمقراطية هادئة، حيث لا يكون فيها تعسف، ولا استعمال للنفوذ، وهذه أحسن وسيلة، وقد لاحظتم ذلك، لما تكلمنا عن المصالحة الوطنية، أو الحكامة، أو إصلاح العدالة وكل الجوانب المتعلقة ببناء الدولة الجزائرية أو بناء الأمة الجزائرية، كل عمل ينطلق من المبدأ الأساسي، ألا وهو الحوار المتواصل، ولكن لما تأخذ قرارا، إذا صادقتهم - إن شاء الله - على هذا المخطط، لن يكون هناك رجوع إلى الوراء، الحكومة تنفذ في الميدان، فلا يكون هناك رجوع إلى الوراء.

لذلك، فإنني أركز كثيرا على الحكامة، لأن الأمر يكون دائما وأبدا مبنيا - حقيقة - على الحوار المتبادل، ولما نصل إلى قرار، نجسده في الميدان دون رجعة.

اليوم، الشعب الجزائري زكى بقوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

ولا بد أن لديه برنامجا، زكاه الشعب وتجسد في هذا المخطط.

لماذا مازلنا نتكلم من حين لآخر عن فترة انتقالية، وكذا وكذا؟ بلادنا لن ترجع إلى الوراء، بل تمشي إلى الأمام، لا بد أن نبنى دولة حضارية حقيقية، وهذه الدولة، البرنامج لاحظتموه، الأهداف السامية للمخطط هو بناء دولة، أو مجتمع أو اقتصاد لفائدة شباب هذا الوطن العزيز، لما نتكلم في المخطط عن الجيل الثاني، رغبة منا في خدمته.

البعض علق على قضية الغاز الصخري، هذا لا يخصكم ولا يخصنا، إذا أردنا أن نستغله سنفعل، لكن للجيل القادم وما بعده، ولذلك نهيه اليوم، وفي هذا المضممار بالذات، ولكي نؤكد فعلا قولنا، لأننا حكومة حوار ونقاش، ليس عندنا ما نخفيه، القانون المتعلق بهذه القضية صادق على، وكذلك المجلس الشعبي الوطني، فالمفروض علينا الآن أننا ننفذ، ولكن إذا كان هناك غموض نتوجه للمجتمع، وستتكرم مع المواطنين والمواطنات في هذا الشأن، وستنظم وزارة الطاقة، تحت إشراف وزير الطاقة مع سوناطراك، يوما

أن نجد الصيغة لكي نحل حقيقة الإشكال .
أما من الجانب الاقتصادي، فقد تكلمتم وطرحتم بعض الأسئلة، الحمد لله الهدف واضح، درسنا الجانب الاقتصادي، نحن براغماتيون، ونعلم أن المدخول الكبير للجزائر يأتي من البترول والغاز بنسبة 93٪، لكن الاقتصاد الوطني ليس إلا البترول والغاز، ثلث الاقتصاد الوطني. السياسة التي انتهجناها هي أن ندعم أكثر فأكثر الاستثمار الوطني الخاص أو العمومي، نحن بالنسبة إلينا لا يهمنا إن كانت مؤسسة وطنية ومقولة وطنية، خاصة أو عمومية، كلهم سواء وبالمشاركة مع الأجانب، بإمكاننا حقيقة أن نذهب بعيدا في كل القطاعات، سواء في القطاع الصناعي أو في القطاع الفلاحي، فيما يتعلق بالقطاع الصناعي سندعمه أكثر، علما أننا دعمناه في السنوات الماضية وسندعم القروض الاقتصادية أو قروض الاستثمار أكثر فأكثر، لكي نخلق - حقيقة - نسيجا صناعيا أو اقتصاديا على مستوى الوطن ونزيل نهائيا الذهنية الإدارية أو التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، هذا هو همنا الكبير.

كان هناك أخ من مستغاثم تكلم عن (CALPIREF) وأنا أوافقك 200٪ وليس 100٪ فقط، كنتم لاحظتم مثلنا خلال خرجاتنا، حين يقدمون لنا حصيلة الملفات التي درست والتي رفضت من طرف لجان (CALPIREF) على مستوى الولاية، أن 50٪ تم رفضها، لماذا؟ لأنها عبارة عن مشاريع لا تخلق ثروة، أين هو المشكل؟ أنت إدارة، المطلوب منك أن توفر له الأرض وتدرس ملفه وحتى الملف لا يتعدى وثيقتين أو ثلاثا، لكن حاليا يطلب 17 وثيقة ومنها 15 أو 20 نسخة لكي يكون لكل عضو في (CALPIREF) نسخة. بالنسبة للمستثمر، لا بد أن تخرج الإدارة نهائيا من العمل الاقتصادي، فهي تسهل وتراقب ولكن لا تتدخل، أنا أريد أن أستثمر مالي، فما شأنك؟ فعلا، طغت هذه الذهنيات لكن (الله غالب) الأمر يتطلب وقتا، (الله غالب) ويتطلب كذلك مساعدة الجميع، ليس الأمر سهلا، فهي قضية ذهنيات وقضية ثقافة، لما نتكلم عن الرشوة فهي قضية ثقافة كذلك، قال: "أعطيه قهوتو" هذا هو المشكل، فلما يطرح أحدكم نقائص وي طرح سؤالا، نجد الحلول الملائمة، نجد لها حسب الزمن، فالأحسن هو أن نحل الإشكال في آخر المطاف. وعليه، ركزنا وسنركز أكثر

على الحداثة، فلا بد أن نصل إلى هذا الهدف، لأننا إذا لم نستطع أن نصل إلى هذه المكانة، لا أظن أننا نستطيع أن نقول بأننا - كحكومة - قمنا بواجبنا وسنحاسب على هذا الفعل، نحن نتكفل بالتنفيذ الصارم لمخطط العمل هذا، وأنتم متكفلون بمساعدتنا ومراقبتنا، ولكن في إطار معرفة الحقيقة في الميدان، وهكذا يكون العمل حضاريا، هذه هي الديمقراطية التشاركية، لأن بعض الإخوة ركزوا على هذه النقطة وهي الديمقراطية التشاركية، وحتى الأجانب، فعندما تحدثت مع مسؤولين كبار، قالوا لي نحن نريد أن نفعل ما فعلتم.

ما معنى هذه الديمقراطية التشاركية؟

من الأمور المتعلقة بالديمقراطية التشاركية قضية المجالس المحلية المنتخبة، نحن متفتحون، إذا كان ضروريا أن نعيد النظر في قانون الولاية وقانون البلدية، فليس لدينا أي مشكل، ليس لدينا أي عقدة في أي قطاع كان، كونوا على دراية تامة أنه ليس عندنا أي عقدة تماما، لقد قامت الحكومة بإصلاحات في السنوات الماضية، لكن إذا كان من الضروري أن نقوم بإصلاحات أخرى فلا مانع، نعرف بنقائصنا، عندنا نقائص ولكن لدينا النية الصالحة لإنجاز أكثر فأكثر، لإقامة دولة عصرية، دولة في مستوى طموحات مواطنيها، ولكن المشكل - أخواتي، إخواني - هو أن كثيرا من المجالس المنتخبة لا تتحمل مسؤوليتها.

فيما يخص توزيع السكن الاجتماعي، ألا تظنون أنه من الأجدر والأسهل على الحكومة أن تترك لرؤساء البلديات توزيع السكنات؟ جربنا هذا ولم نفلح، أنتم تعلمون ولا داعي للدخول في التفاصيل، قلنا يكون التوزيع فيما بيننا، تشارك فيه الإدارة ويشارك فيه المنتخب المحلي.

إذا كان بالإمكان أن نسلم البرنامج الاجتماعي أو السكن الريفي للبلديات، فليس هناك أي مشكل، كان هناك قرار في السنة الماضية بالنسبة للسكن الريفي لرؤساء البلديات، فعرف تأخرا لا يمكن تصوره، لأنكم تعرفون الحساسية والمشاكل المترتبة عن ذلك، ولكن مهمة الإدارة أنها تفصل في الأمر، هناك نقائص من حين لآخر أو تزايد في الحديث أو كذا، ولكن لا بد أن نجد أحسن صيغة لكي يقوم المنتخبون بدورهم أكثر فأكثر، ونحن موافقون بكل تأكيد، وهذا ما ألتح عليه رئيس الجمهورية، ولكن لا أستطيع أن أعطي كل شيء ونترك الخدمة العمومية تتدهور، فلا بد

تستورد الحبوب والحليب اللذين يعتبران الركيزة الأساسية للتغذية بالنسبة للجزائريين، لا تستطيع أن تذهب بعيدا - قلت حان الوقت ولا بد أن نحل إشكالية تربية الأبقار وقضية الحليب، وعلينا أن نتجه نحو مقارنة فلاحية صناعية.

لقد شرع وزير الصناعة في العمل بمساعدة شركاء أجنب، مع الحفاظ على الملكية الجزائرية، وهذا لا جدال فيه ولن نتكلم نهائيا عن قاعدة 49-51، بالنسبة إلينا لا رجوع في ذلك، حق الشفاعة ليس فيه رجوع، الدولة تسهل، تخفف ولكن بالنسبة للاستثمار، فلو الدولة تستثمر في القطاع الخاص، لا بد أن نتحكم في زمام أمورنا، لأننا ما زلنا لم نتحكم في اقتصادنا.

فإن حدث ووقعت انزلاقات، لن تضرنا إن شاء الله، وسياسة الدولة الجزائرية، وسياسة رئيس الجمهورية تدعو للانفتاح، لكن هذه الليبرالية المتوحشة لا نريدها أساسا ولا تدخل في قاموسنا، لا بد أن نحسن الاقتصاد وبالأخص محاربة الاقتصاد اللاشعري تدريجيا وبالتتي هي أحسن، وسيتم إدخال الوسائل النقدية الحديثة بالنسبة للصكوك والاستعمال الإلكتروني بالنسبة للمدفوعات، وذلك تدريجيا، لأننا لا نستطيع أن نزعزع المجتمع الجزائري، إنما نستطيع بناء اقتصاد حقيقي، يخلق الثروة التي تخلق بدورها مناصب الشغل الدائمة، هذا ما قمنا به في السنوات الماضية، وسنواصل ذلك في المستقبل، لكن بجدية وبقوة في الميدان، ومع كل الجزائريات والجزائريين دون إقصاء، أرجو أن تكونوا متأكدين من ذلك بصفة نهائية، وهنا أتوجه إلى كل الجزائريات والجزائريين لأقول لهم بأن الحكومة الجزائرية وبرئاسة فخامة رئيس الجمهورية ليست لديها سياسة الإقصاء، إنما لا نقصي أحدا حتى في مقارنة الدستور التي تقرر لتعديل الدستور، هناك اقتراح لتدعيم الأخوات والإخوة الذين هم في المعارضة، ليس لدينا مشكل، طبعا إذا كان الاقتراح بناء، ولكن المطلوب من هؤلاء الإخوة المعارضين أن يعطوا رأيهم ونعطي رأينا، لا للسب والشتم، فسياسة الإحباط لن توصل إلى شيء وكذلك سياسة الكراهية وسياسة اللامبالاة، لن نجني منها إلا التراجع، وندخل الشك للناس وللإطارات الجزائرية، وللمستثمرين الأجانب؛ وبالتالي كيف تبني اقتصادك؟! ويقول هؤلاء عنك كذا وآخرون كذا..

في هذا الشأن، وأتكلم عن هاته الأمور لأنكم ميدانيون، معظمكم جاء من المجالس المنتخبة وتعرفون هذه المشاكل. حتى إذا رجعنا إلى قضية توزيع السكنات، أقول لدينا عدد هائل حاليا، تقريبا 262 ألف هي اليوم قابلة للتوزيع، ليست تامة، ولكن البعض منها تم بنسبة 100٪ والبعض قابل للتوزيع، غير أنها لازالت تتطلب بعض الأشياء، وشاهدت الأرقام البارحة، وأصدرت منشورا وتعليمية من رئيس الجمهورية، أمر فيها بتوزيع السكنات قبل شهر رمضان، حتى يتمكن الناس من عبادة الله بنوع من الراحة، مما يخلق الطمأنينة داخل قلوبنا، ولكن لحد الآن تم توزيع 14٪ أو 15٪ تقريبا، وهذا ليس ذنب الولاية ولا رؤساء الدوائر، ولكن ثقافتنا هي التي تغلبت على النظام، ولهذا قلت لكم بأن أسلوبنا ليس فرض السلطة بالقوة ولكن بالحوار الحضاري، ولما نتخذ قرارا لا نرجع إلى الوراء، مهما كلفنا الثمن، هذه هي الدولة، وهذا هو النهج الذي ننتهجه. طرح لي الإخوة الأعضاء قضية غرداية، نحن اخترنا الحوار وسنذهب بعيدا، بعيدا، بعيدا، لكن هناك خط أحمر، يسمى الوحدة الوطنية لا جدال فيه ولا نقاش ولا كلام، نجادل بالتتي هي أحسن وسنجد الحل - إن شاء الله - في الأيام القليلة المقبلة، وكما جاء في تعليمية رئيس الجمهورية وتعهدت كذلك مع الإخوة في غرداية بعد الانتخابات أن نذهب إلى غرداية ولا بد أن نجد الحل النهائي، غير مقبول أن نستمر على هذه الوتيرة، لأنه لا يوجد مشكل جوهري، كلنا معنيون بالأمر، فلا بد أن ننقص قليلا من الكلام الجارح وقذف بعضنا البعض، لأنه لا يحل المشكل، سنعمل في إطار هادىء وهادىء جدا، وسنصل إلى النتيجة، لأن في آخر المطاف قانون الجمهورية سيطبق.. (تصفيق).. والعدالة ستقوم بدورها إلى أقصى حد، طبقا لقوانين الجمهورية، لا أكثر ولا أقل، هذه هي حقوق الإنسان، هذه هي الحقوق الفردية والجماعية، في ظل الاحترام المتبادل، فلا تترك الأمور تنفلت من أيدينا، ونحن مقبلون على شهر رمضان إن شاء الله، جعله الله بركة علينا، يجب أن ننقل إلى مرحلة أخرى، أؤكد مرة أخرى نحن في حاجة إلى بناء دولة اقتصادية قوية، إلى بناء دولة اقتصادية قوية، قوامها الصناعة الصغيرة، الكبيرة والمتوسطة والفلاحة، هذا ليس مجرد كلام، والوزارتان انطلقتا لتطوير القطاع الفلاحي، لأنه حان الوقت - كما تفضل أخ من الإخوة بالقول إن البلاد التي

الحكومة تتقدم بقانون المالية، وقانون المالية هو الوسيلة التي من خلالها تفني الحكومة بتعهداتها، بعد موافقة البرلمان لإنجاز ما يمكن إنجازه في الميدان وبالأرقام، كما يتضمن كل البرامج بالتدقيق وفيه كذلك المخطط الخماسي الذي شرعنا فيه وسيقدم لكم، والمخطط الخماسي سيجسد - حقيقة - مخطط عمل الحكومة بالأرقام، بالأبعاد وكل التفاصيل، وسنكون بداية من جانفي 2015، وإلى 2019، حققنا كل الأرقام وقمنا بكل العمليات، وكل هذا سيقدم إن شاء الله للبرلمان، فالعمل سيكون مرحليا، اليوم عرض السياسة العامة للحكومة وغدا المخطط الخماسي، وكل سنة يعرض عليكم قانون المالية الذي يقدم كل التفاصيل، وهكذا ستكونون على دراية تامة بكل المعلومات، وليس لدينا ما نخفيه.

كل شيء مبني على الشفافية وكل شيء مبني على الصراحة، ليس لدينا ما نخفيه، وسنواصل العمل وبالأخص الاستثمار العمومي في القطاعات الاجتماعية. نفتح اقتصاديا، أو سنساعد على التطوير الاقتصادي، دون أن نتراجع عن المبادئ الأساسية للبلاد، ولن نتراجع الدولة الجزائرية نهائيا عن المكاسب الاجتماعية خصوصا في الصحة والسكن، وفي هذا الشأن هدفنا الأسمى هو - إن شاء الله - أن نقضي على أزمة السكن في 2019 أو 2020، هذا هو هدفنا ولا بد أن نحاول الوصول إليه، وأؤكد مرة أخرى أن المشكل ليس في الإرادة السياسية لأنها واردة، والقضية لا تتعلق بالإمكانات، لأننا نسخر الإمكانات، القضية تتمثل في وتيرة الإنجاز وإمكانات الإنجاز كذلك، لأن هناك نقصا - شئنا أم أبينا - وهناك أيضا مشكل اليد العاملة في الجزائر، وهو مشكل عويص جدا، نعاني من البطالة ولو أنها تقلصت بصفة قوية وستقلص - إن شاء الله - أكثر من الآن إلى 2019، هذا حسب العمل الاستشاري الذي قمنا به، وسنحسن حتى الوضعية الاقتصادية لكل جزائري، هذا العمل الاستشاري مبني على حقائق ملموسة وليس ديماغوجية أو كذا وكذا، وسيكون لكم الحظ - إن شاء الله - للاطلاع على هذا المخطط ولكن - أخواتي، إخواني - لا بد أن نكون على دراية تامة أن هناك نقائص بالنسبة لليد العاملة في الجزائر، القطاع الفلاحي عنده مشاكل، قطاع الإنجاز في بعض المناطق فيه مشاكل، نهتم بسياسة التكوين المهني ولكن يبقى مشكل اليد العاملة

أنظروا، من حين لآخر البعض يتكلم عن المنظمات الدولية التي تصنفنا، فهم يذكرون دائما التصنيف السلبي (ما بين قوسين) لأن حتى هذا التصنيف السلبي مبني على ضمير مستتر، وليس مبنيا على الحقيقة، بل على أمور أخرى، ترمي إلى التنازل عن عدة مبادئ، لدينا مبادئ تعرفونها لا رجعة فيها، الحمد لله أخواتنا وإخواننا الذين حملوا السلاح ضد المستعمر وأتوا بالاستقلال لايزالون معنا، ورسخوا هذه الأفكار في جيلنا، ونحن بدورنا نرسخوا في أذهان أبنائنا وشبابنا وأطفالنا، فبالنسبة للمبادئ الكبرى لسنا مترجعون عنها ولن نتراجع عنها، وكل الناس تعلم بهذا ولا نخفي شيئا.. (تصفيق).. نحن نتحدث مع كبار وعظماء هذا العالم أو القيادات الكبرى في العالم، لا نغير خطابنا، قال مرحبا بك، لكن لا مساومة في الإسلام والعربية والأمازيغية، ولا جدال ولا نقاش، نرحب بكل من يساعدنا لتحسين أمورنا وتطويرها ولكن لا نرجع إلى الوراء، لا! وفي هذا الجانب، فإننا - أخواتي، إخواني - نركز كثيرا على قضية الاقتصاد الوطني، لأننا عندنا اليوم إمكانيات والحمد لله.

هناك إشارات من الجامعة الجزائرية والمدرسة الجزائرية كونت، فنقوا في الإشارات الجزائرية، نحن نقول هذا بحكم التجربة، أنا أتق فيهم 200٪، ثقوا فيهم، الأمر يتطلب فقط إرجاع الطمأنينة فيما بين الناس واسترجاع مكانة الإشارات الجزائرية، وسيكونون دون شك - إن شاء الله - في الموعد. بالنسبة للقطاعات التي تكلمتم عنها وطرحتم فيها أسئلة، قدمت لكم الوثيقة التي تتضمن مخطط عمل الحكومة في المستقبل إن شاء الله، لم يسعنا الوقت كحكومة من قبل أن نقدم لكم الحصيلة (الله غالب) رأيتم ما قامت به الحكومة، فقد تجولت وأخذت قرارات وناقشت مع المجتمع المدني، مع المنتخبين المحليين، 14 شرطا، زرنا 48 ولاية، فالوقت لم يكن كافيا لكي تقدم الحصيلة، ولكن الوثيقة التي قدمتها الحكومة تضم وثائق أو ملحقات تبين حصيلة التطورات الاقتصادية في كل الميادين من 2010 إلى أواخر 2013، حتى تكونوا على دراية تامة بالإنجازات، وتطور الاقتصاد الوطني وحتى الوفاء بالوعود، البعض قال: لماذا تقدمتم بمخطط ليس فيه أرقام؟ لا نستطيع ذلك في أي مخطط، لأن المخطط لا يقدم العمليات ولكنه يقدم السياسة المنتهجة لإنجاز ما تعهدنا به أمامكم، علما أن كل سنة فإن

رئيس الجمهورية، الشعب الجزائري، الجيش الجزائري جميعاً، راسخ في أذهاننا بأنه لا أحد يمكنه أن يدخل وطننا .. (تصفيق).. لا أحد يمس وحدة الشعب الجزائري، كونوا على يقين تام، إن شاء الله، وفي هذا الصدد، أحد الإخوة تكلم وقال بأنه سمع أن الجيش سيقوم بعمليات في دول أخرى، هذا غير وارد ولن يكون نهائياً وللاأبد ما دام بوتفليقة موجوداً، لن يكون ذلك إلى الأبد، كونوا مطمئنين، طبقاً لدستور البلاد وعقيدتنا الراسخة منذ الثورة التحريرية، نحن لا نتدخل في أمور جيراننا، ولكن لا نتخلى - نهائياً - عن مصلحة شعب الجزائر والدولة الجزائرية، لأن الثمن كان غالياً وما زال معنا مجاهدون يتذكرون، نعم الثمن كان صعباً، عشنا وعانينا ولهذا نعرف ما معنى الحرية، صعوبة الحرية، واليوم نحن لا نتدخل في أمور الغير، نساعد دول الجوار، نتعاون ونساعد حتى الدول الصديقة بقدر الإمكان ليس لدينا مشكل وحسب نية الشعب الجزائري لا أكثر ولا أقل، ولكن - أخواتي، إخواني - التدخل العسكري خارج الحدود الجزائرية لا يمكنه أن يحدث وهذه ليست من التقاليد وليست من مبادئ الدولة الجزائرية، الرفضة للتدخل الأجنبي والتي يكرسها الدستور وهو موقف لا رجعة فيه.

من هذا الجانب، لا يجب أن تثير البلبلة أي أحد، أمرنا واحد وواضح، جيشنا يبقى هنا للدفاع عنا، مهما حاولوا الزجج به في حرب بمكان آخر لمساندتهم وإضعافنا، لن يحصل ذلك إطلاقاً ولن يخطر على بالنا أصلاً، فليرتح بالكم.

نغتنم هذه الفرصة كذلك للرد على بعض الإخوة الذين تكلموا عن الجالية في الخارج التي نحييها، ونقترح بدورنا كذلك بعض العمليات بالنسبة للجالية الجزائرية، سنواصل سياستنا وسندعم بعض طلبات الأخوات والإخوة بالنسبة للنقل، وبالنسبة لنقل الجثث وهذه إشكالية اجتماعية، بدأنا تدريجياً ولو أن الأمر اقتصادي، لأن البعض يظن أن الأمر هين، إرفع السماعة واطلب شركة الخطوط الجوية الجزائرية واعرض خفض سعر التذكرة وبيعها بكذا وكذا... لا نستطيع؟ هذه شركة اقتصادية وبالتالي فإن شركة الخطوط الجوية الجزائرية ليست الوحيدة لنقل المسافرين، لكن هناك شركات أجنبية أخرى، فالأمر أوسع، لهذا اتخذنا تدابير مع السيد وزير النقل لتسهيل الرحلات وتخفيض تسعرة التذكرة وستطبق - حسب ظني - في 20

البيسيطة، ولا بد أن نجد له الحل الملائم، لأننا لا نستطيع أن نبني اقتصاداً قوياً إذا لم نتحكم أو لم نسهل أو لم نخلق ظروف الإنجاز التي تكون حسب متطلبات الوقت، هذه هي الحقيقة اليوم.

بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي هو في تقدم والحمد لله والدليل اليوم هي الأرقام التي بحوزتنا والإنجازات كذلك التي تحققت ومنها كلية الطب في بشار، عدد الأساتذة، هو في المستوى، يمكن أن مناصب الشغل لم تغط العجز كله ولكننا توصلنا إلى مكانة لا بأس بها، وأكثر من هذا، لقد اطلعت على ما جاء في المخطط، وهو انفتاح المدرسة والجامعة الجزائرية أكثر فأكثر على محيطها وعلى الجامعات الدولية، لأن العلم والمعرفة لا بد من اكتسابهما أينما وجدا ونسعى إليهما، لعلكم تقولون إننا نحلم ولكن في الحقيقة نحن نستطيع أن نحقق أشياء كثيرة، هذا أكيد، والسر الوحيد هو وجود الحوار مع بعضنا البعض، أعط رأيك وأعطي رأيي، أقبل رأيك، لكن إذا اتخذنا قراراً، فلا نخرج إلى الشارع ونبدأ في الطعن أو قول كذا وكذا وكذا.

كذلك ما بال شخص كان إطاراً سامياً في مؤسسة كبيرة ويعرف الأمور كيف تسير ولما يتقاعد أو يتنحى من منصبه، يدلي بأقوال عكس ما كان يقوم به؟! هذا ليس عملاً حضارياً، ولا يمت للمثقفين بصلة، هذا هو الإشكال، لا بد أن تسود المحبة في الجزائر، لا بد أن نتعلم بصفة نهائية كيف نعيش مع بعضنا البعض، نتقبل مني نقائمي وأتقبل منك نقائصك، وبالتالي يمكننا أن نعيش مع بعضنا البعض، هذا هو المشكل، وحسب رأيي وتحليلي وتجربتي، هذا هو الإشكال الذي يجب أن يحل نهائياً، أما ما تبقى فأعاهدكم - إن شاء الله - أن الحكومة الجزائرية ستقوم بواجبها، ونعالج النقائص، لن نحل جميع المشاكل - حتى نتفاهم - لأن مجتمعنا هو مجتمعنا، البيروقراطية أفة كبيرة، جبروت، ولكن تدريجياً، تدريجياً - إن شاء الله - سنجد الحلول الملائمة ونكون في المستوى.

وتطرق الإخوة كذلك إلى قضية الأمن بصفة عامة، لقد تكلمت في البرنامج عن الخطة الأمنية التي يعتمدها الجيش الشعبي الوطني، نحن ننتهج هذه السياسة لأن عندنا 07 حدود والجيش حالياً قائم بواجبه وهو في المستوى المطلوب ولا يرجع إلى الوراثة، فكونوا مطمئنين.

هذه هي - السيد الرئيس، أخواتي، إخواني - كلمتي وإذا لم أجب كل الإخوة، فاعتبروا أن هناك توافقا فيما بيننا، ونتمنى، إن شاء الله، وهذه أمنيته وأظن أنها أمنيته أن يكون التوافق على مستوى كل أفراد هذا المجتمع وكل بنات وأبناء الجزائر، التوافق في المبادئ الكبرى، لا يهم إن لم تتفق على بعض الأمور ولكن على المبادئ الكبرى لا بد أن يكون الاتفاق.

أنا لا أستوعب لما أرى جزائريا، أو من حين إلى آخر مسؤولا يذهب للخارج وينتقد بلاده، دلوني على دولة ديمقراطية تفعل ذلك؟ لا يوجد! حان الوقت ليكون لدينا إجماع حول المبادئ الكبرى، يدنا ممدودة، قلبنا مفتوح، وليس لدينا أي مركب نقص، والنية خالصة إن شاء الله.

شكرا وأتمنى لكم صياما ورمضان كريما إن شاء الله، كل عام وأنتم بخير.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي،

وفقنا الله لما فيه الخير للأمة والعباد، والله ولي التوفيق وشكرا.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول على رده على انشغالات وأسئلة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة. إذا كان المجلس الشعبي الوطني عقب المناقشة ورد السيد الوزير الأول يصوت على مخطط عمل الحكومة، فإن مجلس الأمة وبمقتضى القوانين الناظمة له، تعطي الإمكانية للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة أن يصدروا لائحة، عقب المناقشة التي دارت، وفي هذا الإطار، وعملا بأحكام الفقرة 04 من المادة (80) من الدستور، والفقرة 02 من المادة (49) من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة (72) من النظام الداخلي، تقدم عدد من أعضاء مجلس الأمة، من خلال المجموعات البرلمانية، بمشروع لائحة حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، نعرضها عليكم بعد قليل، وقد أوكلوا إلى السيد محمد رضا أوسهلة مهمة قراءتها، فليفضل مشكورا.

أو 22 جوان، لنقل الأخوات والإخوة والعائلات الجزائرية المقيمة بالخارج وسنواصل العمل تدريجيا، بل أكثر من هذا فقد طلبنا من شركة الخطوط الجوية الجزائرية وحتى الطاسيلي، التي تقوم لأول مرة بنقل الأخوات والإخوة المقيمين بالخارج، أن تطبق نظام "الشارتر" ليكون هناك انخفاض محسوس بالنسبة للتذاكر.

أما بالنسبة لنقل الجثث فإن المشكل مطروح، قمنا بتجربة مع الشركة الوطنية للتأمين (SAA) ولكن يبدو - ولو أن السعر منخفض جدا - أنه لا يوجد إقبال كبير، سنحاول أن ندرس جوانب أخرى لعلنا نصل - إن شاء الله - إلى نتيجة، لأنه ضروري في هذا الجانب كذلك أن يكون التضامن مع إخواننا المقيمين في الخارج، خاصة أن حسهم الوطني قوي جدا، فسنشارك لتسهيل أمورهم للعودة إلى البلاد.

وسنطلب كذلك - في جانب آخر - من كل الإطارات الجزائرية المقيمة في الخارج، المشاركة بمعرفتهم وتجربتهم لتوصيل العلم والمعرفة للطلبات والطلبة الجزائريين، وهذا ما شرعنا فيه مع وزارة التعليم العالي وسنواصل في هذا المسعى في المستقبل، لأن بلادنا في حاجة لكل أولادها، سواء داخل الوطن أو خارجه.

تلكم هي - أخواتي، إخواني - الكلمة القصيرة لكي أرد على الأسئلة التي طرحتموها، يبدو لي أن التجاوب كان كبيرا فيما بيننا، كونوا على دراية تامة أننا سنواصل المشاورات مع بعضنا البعض، إذا كان هناك نقص من حين إلى آخر من طرف الإخوة في الحكومة، فلا تعتبروا ذلك نابعا عن سوء النية، لأن نيتنا صافية، أخواتكم وإخوانكم هم حاضرون هنا، مبدؤنا مبني على العمل التشاوري، لأن هدفنا واحد وهو بناء جزائر قوية اقتصاديا، واجتماعيا ومتفتحة للعصرنة، هذا هو الهدف الأسمى، الذي يجب أن نصل إليه، الحمد لله فيه تجاوب على مستوى المجتمع الجزائري، رأيتم النسبة المثوية التي حظي بها المترشح في الرئاسيات، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، دليل على وجود تجاوب مع البرنامج، الجزائريون يريدون دولة قوية ونحن محكوم علينا بالعمل وسنحاسب غدا أمام الله إذا لم نكن في مستوى طموحات هذا الشعب الجزائري، الذي يستحق كل خير، ونحن ذاهبون للذكرى 60 للفاتح نوفمبر، وسنحتفل بقوة بجزائر قوية، جزائر متضامنة، جزائر تواكب عصرها.

- ويُعربون عن ارتياحهم التام لمضمون مخطط عمل الحكومة، المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء 21 ماي 2014؛ الذي يأتي بغرض تجسيد البرنامج الانتخابي والوعود التي قطعها السيد عبد العزيز بوتفليقة على نفسه أمام الشعب الجزائري، خلال الحملة الانتخابية التي سبقت الاستحقاق الرئاسي الأخير؛

- ويتقدمون بتهانئهم إلى السيد الوزير الأول، عبد المالك سلال، على نيته شرف تجديد الثقة في شخصه وتعيينه على رأس الجهاز التنفيذي من قبل فخامة رئيس الجمهورية، والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة؛

- كما يتقدمون بالتهنئة أيضاً إلى السيد الوزير الأول وطاقمه الوزاري على التزكية والموافقة اللتين حظي بهما مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من طرف زميلاتنا وزملائنا النواب، في المجلس الشعبي الوطني؛

- وإذ يُثمنون عزم الحكومة وصدقية توجهها نحو الحفاظ على المكاسب التي تحققت طيلة الفترة المنصرمة، وتكللت بنتائج غير مسبوقه في عديد الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين والمواطنات، فإنهم يؤكدون - في ذات الوقت - على بذل المزيد من الوسع واستفراغ الجهد لاستكمال البرامج المسطرة ورصد كل الإمكانيات المادية والاعتمادات المالية لإنجازها في آجالها المحددة سلفاً؛

- وإذ يشاطرون الحكومة القناعة المؤكدة أنه لا تطور للبلاد من دون أمن واستقرار؛ فإنهم يقدرّون جهود الدولة المستديمة في استتباب الأمن والاستقرار عبر كامل ربوع وطننا المفدى، وذلك من خلال مواصلة مسعى المصالحة الوطنية والقضاء على آثار المأساة الوطنية، المزكى بقوة من طرف الشعب الجزائري السيّد وفي ظل احترام سلطان القانون؛

- ويوجهون بهذا الصدد أسمى عبارات التقدير والعرفان لقوات الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن على جهودهم المضنية في حفظ السلامة الترابية وضمان أمن الأفراد والممتلكات والمقدرات الوطنية؛ أعيد قراءة هذه الفقرة لقيمتها الرمزية:

ويوجهون بهذا الصدد أسمى آيات التقدير والعرفان لقوات الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن على جهودهم المضنية في حفظ السلامة الترابية وضمان

السيد محمد رضا أوسهلة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتني الفضليات، زملائي الأفاضل،

الأسرة الإعلامية الكريمة،

كامل الحضور معنا اليوم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

- بمقتضى أحكام المادة 80 من الدستور؛

- واستناداً إلى أحكام المواد: 49، 52، 53 و54 من

القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 20 ذي القعدة

عام 1419 الموافق 8 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم

المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا

العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

- وبناء على أحكام المادة 72 من النظام الداخلي

لمجلس الأمة؛

- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير

الأول حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج

رئيس الجمهورية؛

- وبعد مناقشات السيدات الفضليات والسادة الأفاضل

أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض؛

- وبعد الاستماع إلى الرد الذي قدمه السيد الوزير

الأول، عقب هذه المناقشات منذ لحظات؛

فإن أعضاء مجلس الأمة:

- يتقدمون بالتهنئة والتباريك إلى كافة الشعب الجزائري

على نجاح الاستحقاق الرئاسي الأخير والذي أسفر عن

انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيساً للجمهورية

لعهدة جديدة، جزاءً وفاقاً لجهوده المخلصة ووفائه المستديم

وإيثاره الجلي لخدمة بلده وشعبه؛

- ويثمنون عالياً روح المسؤولية التي تحلى بها الشعب

الجزائري ووعيه السياسي وحسّه الوطني، وصواب توجهه

لخيار الاستمرارية، لمواصلة مسعى التجديد الوطني في

استدامة الأمن والأمان والاستقرار، والدفع قدماً بجهود

نهضة البلاد، بهدف تحقيق ما يروم إليه من تطورات

وطموحات مشروعة إلى مزيد الرقي والرفاه بعون الله

وحسن توفيقه؛

- ويدعون الحكومة بهذا الشأن إلى الاستثمار في هذا الرصيد وتهيئته قصد تعزيز مكانة الجزائر في المحافل الدولية وتدعيم نشاطاتها في المشهد الدولي والترويج للمبادىء والقيم التي تحكم سياستها الخارجية؛

- كما يُعبّرون عن كامل تأييدهم للمبادرة التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية، بخصوص فتح ورشة إصلاح أسمى القوانين في البلاد، الدستور، وفق مقتضيات المرحلة ومتطلبات استشراف المستقبل المنظور والبعيد؛ أعيد قراءة هذه الفقرة لقيمتها الرمزية كذلك: كما يعبرون عن كامل تأييدهم للمبادرة التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية بخصوص فتح ورشة إصلاح أسمى القوانين في البلاد، الدستور، وفق مقتضيات المرحلة ومتطلبات استشراف المستقبل المنظور والبعيد؛

- ويدعون بهذا الصدد كافة أطراف الطبقة السياسية والفاعلين السياسيين، من شخصيات وطنية وتنظيمات المجتمع المدني، إلى المشاركة والمساهمة في المشاورات المقررة بهذا الشأن، قصد بلورة وثيقة توافقية تحظى بموافقة ومباركة الجميع؛

- ويؤكدون من جانبهم للحكومة أنهم سيتعاونون بكل إيجابية مع عزمها الرامي إلى تعزيز العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتفعيل أكثر لسبل التشاور والتعاون والتنسيق، بغرض ضمان منظومة تشريعية للبلاد تكون أكثر حصافة وفي خدمة تنميتها ونهضتها؛

- وإيماننا منهم أن نجاح مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرهون بتكاتف وتظافر جهود جميع أبناء الجزائر، كل من موقع مسؤولياته؛

- فإن أعضاء مجلس الأمة يدعون كافة القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني والمخلصين والغيورين من أبناء الجزائر الحبيبة إلى التعبئة والتجند وراء فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، للإسهام، كل في مجاله، في إنجاح هذا العمل ووضع برنامجه حيز التطبيق بما يُحقق، بمشيئة الله تعالى، الخير المأمول للبلد والمواطن؛

- وعلى هذا، اتفق الموقعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة، وفق الأحكام والإجراءات القانونية المنصوص عليها أعلاه؛ ويدعون السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة إلى

أمن الأفراد والممتلكات والمقدرات الوطنية.

- ويدعمون خيار الاحترافية الذي تنتهجه هذه القوات على درب العصرية ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل اليوم في العالم، لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة ببلادنا على مستوى عديد الجهات؛

- ويدعون الحكومة إلى تسخير كل الطاقات والإمكانات من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد عموما والاستثمار والتنمية الاجتماعية على وجه الخصوص؛

- ويؤكدون على ضرورة مواصلة دعم وتنمية البنية التحتية والمنشآت القاعدية للاقتصاد الوطني، بغرض تنويعه وإيجاد بديل لاقتصاد المحروقات المتقلب؛

- ويؤكدون أيضا على ضرورة مواصلة التكفل بكل الجوانب التي تمس الحياة اليومية للمواطنين مباشرة، وتسريع وتيرة إصلاح مختلف القطاعات ذات الصلة (الصحة، التضامن الوطني، التشغيل، ترقية المرأة، الشباب، التكوين، التمهين، الرياضة... إلى غيرها ذلك من القطاعات؛

- ويؤمنون جهود الحكومة الرامية إلى القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد بكافة أشكاله وكذا تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، ويدعونها إلى مواصلة هذه الجهود لبلوغ المرام، ولا يتأتى ذلك إلا بالاحترام الصارم لقوانين الجمهورية وقواعد الحكامة الرشيدة؛

- ويؤكدون الارتياح في هذا الإطار لعزم الحكومة على تضمين كل الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي في المخطط الخماسي للنمو (2015-2019) وتبني مقاربة اقتصادية فعالة، تستند إلى أرضية العقد الاقتصادي والاجتماعي الذي شارك فيه جميع المتعاملين الاقتصاديين، عموميين وخواص، وكذا الشركاء الاجتماعيين؛

- وإذ يُعبّرون عن قناعتهم بأهمية الحوار كسلوك حضاري ونهج سياسي في ترقية ثقافة الاتصال والتواصل، فإنهم يدعمون خيار ترسيخ الديمقراطية التشاركية وتوسيع فضاءات المشاركة في تسيير الشأن العام ودعم الجماعات الإقليمية، بإعادة النظر في تنظيمها وأسلوب عملها وتحسين خدمات المرفق العمومي بما يحقق النفع العام المأمول؛

- ويؤمنون بالنظرة الاستشرافية الصائبة لفخامة رئيس الجمهورية، فيما يخص الأحداث التي تشهدها دول الجوار ومنطقة الساحل وكذا على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

المصادقة عليها.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا سيدي الرئيس.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا أوسهلة على قراءته لهذه اللائحة؛ والآن أعرضها عليكم للتصويت.

- فالرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم.... شكرا.

- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

إذن، أعتبر بأن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا على اللائحة التي توجت أعمال مجلسنا فيما يخص مناقشة مخطط عمل الحكومة.

وفي ختام هذه الجلسة، بودي أن أسجل بعض الانطباعات وبعض الملاحظات وما جرى في هذه القاعة من نقاش بناء وجاد وردود مستفيضة، جاءت على لسان السيد الوزير الأول، حول مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها من قبل الزميلات والزملاء.

وأن أعبر عن كامل ارتياحي للروح التي سادت أجواء هذا النقاش، في هذه القاعة، حيث ميزته حرية كبيرة في التعبير عن الرأي والرأي الآخر، نقاش ضمّن أصحابه انشغالات مشروعة لأعضاء مجلس الأمة، عبروا بكل وضوح وبروح المسؤولية، التي باستمرار تحلوا بها، في هذا النقاش النبرة كانت صريحة والمواقف كانت واضحة، وفي كثير من الأحيان جريئة؛ والتوصيات السياسية كلها عبرت عن مواقفها وحتى المعارضة على الرغم من تواضع تمثيلها، إلا أنها أسمعت صوتها بقوة، وهذا ما نرتاح له ونعتبره ظاهرة صحية في تجربتنا البرلمانية.

ومهما كانت طبيعة انشغالات أعضاء مجلس الأمة وحجم المشاكل التي تم طرحها في هذا النقاش، فإنها كانت تعكس مدى الاهتمام الذي ما انفك أعضاء هيئتنا يولونه لها.

وللأمانة نقول، إن مخطط عمل الحكومة كان برنامجاً متكاملًا في أجزائه، ومتسقًا مع أهدافه ومنسجمًا مع أدوات تنفيذه، وهو ما يجعله حقا برنامجا عمليا، يتسم بالبراغماتية والواقعية ويستجيب لتطلعات وطموحات مختلف الشرائح الاجتماعية.

أيتها الأخوات، أيها الإخوة،

بودي بهذه المناسبة، أن أحيي السيد الوزير الأول على حسن الإعداد لهذه الوثيقة التي أنهينا اليوم مناقشتها، وأود بالمناسبة أن أتوجه له بالشكر الجزيل على صبره وتحمله.

ومهما يكن من أمر، فلا شك أنكم تشاطرونني القناعة، بأن وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ لا يقع على عاتق جهة معينة واحدة - وأقصد بذلك الحكومة وحدها - بقدر ما يحتاج إلى تكثيف وتظافر جميع الجهود، أينما كانت، خاصة وأن بلادنا هي الآن أمام تحديات كبيرة، تستوجب توحيد الجهود ومضاعفتها من قبل الجميع وهي لا تقبل أي تهاون أو تقصير وهي تتطلب الجدية والصرامة واليقظة والحذر، من أجل ترجمة مضمون البرنامج إلى حقيقة ملموسة تعود بالفائدة على المواطن.

أغتنم هذه السانحة لأعبر مجدداً عن قناعتني بأن الديمقراطية والحكمة تتقدمان بخطى وطيدة ببلادنا، طالما أن المؤسسات تشتغل بصفة عادية.

وفي هذا السياق، أود أن أجدد استعداد أعضاء مجلس الأمة على التعاطي إيجابياً مع المقترحات التي تصب في هذا التوجه.

ولعل هذا ما عبرت عنه لائحة أعضاء مجلس الأمة التي تليت على مسامعكم قبل قليل، وهذه اللائحة بقدر ما تضمنت موقف هيئتنا من مخطط عمل الحكومة، فقد تضمنت في ذات الوقت توصيات واقتراحات وقدمت ملاحظات يجدر بالحكومة العمل بها.

يبقى القول في الأخير، أن البرلمان بغرفتيه قد قام بما كان يتوجب عليه القيام به، ويبقى عليكم، السيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، مسؤولية إتمام البقية، بقية تنفيذ مخطط عمل الحكومة وبرنامج رئيس الجمهورية. وأود في الأخير أن أقول لكم، إننا سنكون إلى جانبكم، لمتابعة مدى تنفيذ مضمون هذا البرنامج إذا كانت هناك حاجة.

وأقول ختاماً "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 12 رمضان 1435
الموافق 09 جويلية 2014

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587